



۴۴۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب التلخیص فی شرح التلخیص

مؤلف محمد بن محمد بن طاهر طبرستانی

مترجم

موضوع

شماره قفسه ۴۵۱۰



جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

۸۱۰۵
۴۱۴۶

۲۵۱۰



بازدید شد
۱۳۷۲
۱۳۸۱

تاریخ تحویل به کتابخانه
۷۲، ۹، ۱۰
برگشت ۷۲، ۸، ۷

تاریخ تحویل به کتابخانه
۷۲،۹،۱۰
برگشت ۷۳،۲،۸

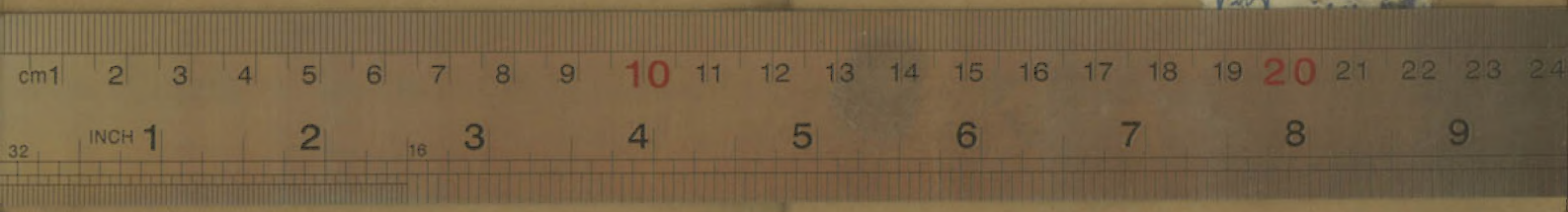


بازدید شد
۱۳۸۲
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: التلخیص فی شرح التلخیص	
مؤلف: محمد بن محمد بن طاهر طبرسی	مترجم:
موضوع:	شماره قفسه: ۴۵۰۱۰
مهر کتابخانه	مهر کتابخانه
مهر کتابخانه	مهر کتابخانه

۷۲۹۷

۷۲۹۷



نسخه عهد زکریا در مخطوطات معجم عرب

صبر و کلمات نیکو
 بخت و کلمات نیکو
 زخم و کلمات نیکو
 زخم و کلمات نیکو

م ۱۲۱

۳۵۱.

14 - 14
14 - 14
14 - 14

و خیران رفیع فنی

ع ۱۲

۲۴.

۱۰۰

باب دہاویں

۲۴

۲۲۰

صندل سفید

نہت

۲۱۰

عل

والمفسر

17

محمّد بن عبد الله

وصف

۱۰۰

نفا

و
آ
م

تدوین

وینج

۳۵۱۰
۸۱۰۵

بسم الله الرحمن الرحيم

صوت اجانه مولی محمد بن محمد زمان
مؤلف رساله القول السدید واثق عشره
وبرآة الانیان امیر حرم سید عبد الکریم
جد اعلاى آقا یان دولت آبادی
وان اسناد بسیار هم گرانهای این
خانان جلیل است و نایب اجازه
که بخط مجیز میباشد شهرت آنست
۱۱۶۳ هجری قمری و نه فروردین
القول السدید در کتاب و ذکر
لمن کان له قلب و اذن و سمع و بصر
و حرم جلال الدین محمد غفر له
۱۲۲۸ هجری قمری
موافق غره سنه ۱۲۴۵
۱۳۶۸ هجری قمری



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لك يا من شرع الدين وحفظ من اتهم المظلمين
 واستحفظ بالهداية بعد المهادين ورجع عاد العلماء
 القاعدين على دماء الشهداء والمجاهدين وقد فضل الراجحين
 على العادين وصلى الله على المسودعين الامناء الى يوم الدين
 ثم لم يزل الولي الاول السيد السند والذكي الزكي الامجد الاوجه
 والندى الفخر المودع السيد المحمدي السيد عبد الكريم
 المرحوم الشريف طاه الله تعالى فينفذ الحق ويحل من عرفه فقد
 عمره فاقنا المعارف اليقينية وتوجه لشرائعه الى الناس
 الفوائد الدينية وقد كثر احكامه على وطال تروده لدى و
 قد سمع من قضاة واصحاب الفروع والاصول وقرأ على نبذ
 من المعقول والمنقول وطال ما مر من سياه نور الارتقاء الى معارج
 الكمال واستوصوا المدرج العالي في الاستكمال فاستجاب ربي
 ادام التأييد اتمه فاديت ما على من اجبته ولم يزل في ذلك

اهلا اداعة مثل ذلك على نفسي في هذا الزمان فرضا لانفلاكا
 الله بكل طائفة واجوت له بدت توفيقاته واجبت له
 ان يروى عن كل طائفة عنده انهم معوا في دسوسات من الاخبار
 الماتول عن الطاهرين الاخبار عليهم صلوات الملك الجبار سيما
 ككتب الاخبار التي عليها المدار في هذه الاعصار سيما الكتب
 الاربع للشيخ النجاشي قدس الله سماته ارواحهم وخصوصا لضعف
 السجادة صلوات الله وسلامه على من همها وسائر الدعوات المرفوعة
 والعلقت له كثر العز وجل انما له لغيره على ما ساعدت
 روايته من مجازاتي ومنه والاتي وما اليه من فوائد ومبررات
 كمرارة الارمان وكمنع في الاثني عشرية في القبله فانه ما لم
 بمشكلة الارمان سيما القول السديد وما اتصل به لمزيد التمسيد
 لانه ما لا يلقى لغيره في باب الا الى طاب يغني مبرها ولا بد
 لغيره في باب الاغنى طالع يعرف قدره فقد جاز له ان

- بحمدك كل غرض عن شيخنا ضاعف الرأفة بهم بالطرق
 المودقة المسند المنتهية الى القديسين فخرج الرضا
 المستغفر صلوات الله عليهم اجمعين ولما ذكرنا
 عن الطرق وبنينا من الاسانيد تيمنا وتبركا اقتدنا بالسلف
 الاسانيد فمن ذلك المصنف في السيد الجليل العفيف
 والايه البين البصير الفاضل الكامل الاودر والعالم العالم
 الوديع شيخ الاسلام ومربي العلماء الاعلام وزين العقائد الكرام
 سلام الله الانوار الكبين ونخبه الافاضل الكريمين
 الامير محمد حسين ميرز بنده الفقهاء والمكملين شيخ الاسلام
 ومجاهد الدين الامير محمد صالح الحسيني القاتل لماري العترة
 احسن الرضا وسمها في عليها بالعنواني وحدثنا به
 شيخنا العفيف الامام البارع والسعد المجدد البدر الوديع
 العالم العامل الحاج محمد طاهر بن الحاج معصود علي الكوراني

الاعلى

الاصفهاني فراه الرضا غا غير الحجاز وحضره مع الامام الطاهر بن
 الامناء واجزنا به الشيخ الامام العفيف الفاضل والجه
 الرضا الكامل مولانا محمد باقر بن محمد رضا الهادي بن
 رضي الله عنه وارضاه وجعل دار الخلد شواه جميعا عن
 عترة من الشيخ العظام وطائفة من العلماء الاعلام منهم
 رئيس الفقهاء وشيخ المحدثين وخادم ائمة الامام المعصومين
 عواصم كبار انوار الحقائق وضياء منكمه سراج الرضا بن مولانا
 محمد باقر بن السيد السجادة ما تيمناه واليوم افرغ من
 العلماء وجمع غفير من الصلاة منهم والده الفقير مولانا
 محمد تقوي بن مجلس قدس الله روحه عن جماعة من اذكيا منهم
 الشيخ ابو البركات الواعظ الاصفهاني غير الشيخ نور الدين
 علي الكركي المروج عن الشيخ محمد بن داود الشهيد بن المودع
 عن شيخ الطالب محمد وضياء الدين علي بن ابيها الشهيد
 محمد بن علي بن السيد احمد بن ابراهيم بن ميرزا هرق الحلي عن

العلامة الخلية وعنه السيد محمد بن الميرزا عن الشيخ
 محمد بن صالح عن السيد محمد بن الميرزا عن الشيخ الميرزا
 محمد بن علي بن بابويه وعنه جعفر بن محمد بن محمد بن
 يعقوب الطبري عن السيد الطيفي وعنه محمد بن الحسين
 بن محمد بن الحسين بن يوسف بن محمد بن الحسين بن الطاهر
 عن ابن نافع عن ابن ادريس عن الشيخ ابي الحسن عن والي
 الطالق محمد بن الحسين الطوسي عن ابيهم وعنه شيخنا
 المتقدم بعض آباء الامير محمد بن الحسين عن الفقيه الرازي عن
 السيد النجيب الكامل البدر سلاله الله والبقاء والاكابر
 ميرزا محمد باقر بن السيد الورع المحقق العلامة ميرزا علاء الدين محمد
 كلستانه عن العالم العالم الفقيه الثقة الفاضل المولى محمد بن
 عبد الفتاح السكاكيني عن عمه عن الافضل منهم العلامة المجلسي
 منهم مولانا محمد باقر بن محمد بن محمد بن السيد وارث السجستان
 الحسن البرزنجي المولى متصو بن محمد بن السيد بن السيد بن
 السيد

السيد حسن بن السيد جعفر الكركي عن السيد محمد بن الحسين
 وعنه المولى محمد باقر بن السيد محمد بن الحسين بن الحسين
 حسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 الميرزا فاضل الامه الشيخ محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 محمد باقر الميرزا عن السيد بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 محمد الطاهر بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 المولى محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 السيد قاسم القمياني ومولانا محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 السيد محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 حاتم الكاشغري عن السيد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 ميرزا محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 الميرزا بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 ميرزا محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين

محمد بن الحسين

المؤمن الميرزا محمد الكاظم آبادي عن السيد أبي محمد حسن قال
صنفني إلى علي شرف الألباء عن أبيه مضور عيات الدين
استاد البستر عن أبيه محمد صدر الحقيقه عن أبيه مضور عيات
الدين عن أبيه محمد صدر الدين عن أبيه إبراهيم شرف الملوك
أبيه محمد صدر الدين عن أبيه إسحق عن أبيه مضور عيات
الدين عن أبيه عز الدين عن أبيه محمد عن أبيه الحسن أمير ابنه
نجيب الدين عن أبيه أمير خطير الدين عن أبيه أبي علي الحسن
حاج الدين عن أبيه أبي جعفر الحسن الغوري عن أبيه أبي
علي عن أبيه إبراهيم زيد الاعظم عن أبيه أبي الشيخ علي عن
أبيه أبي عبد الله محمد عن أبيه علي عن أبيه أبي جعفر
عن أبيه أحمد السكين عن أبيه جعفر عن أبيه أبي جعفر محمد
عن أبيه زيد الشهيد عن أبيه علي بن العابد عن أبيه الحسين
سيد الشهيد عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

۴۷

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول وقد نزل باني
لحقه خاتمك ربك ليلة المعراج قال خاتمك لسان علي و
الهمم ان قلت يا رب خاتمتي ام علي فقال يا احمد ان شئت
ليس لك الاشياء الا آفاس والبأس ولا اوصفنا شبهات
خلقك من نور وخلقك عليا من نور اطلعت على سائر
عالمك فلم احضرك فلك احب من علي من اهل البيت فخالطت
بلسانه كما لم تكن قلبك فمعه جله من الاساسه الماخفه
عن الاسميه ون طرق اخرى ما ذكره ونذكر طريقا غربيا
اعلمه الى كوز الباني صونا لها عن الاضامه والبعاء لمزيد
الاداعه وها خبرني به السيد الجليل النزيل الامير محمد حسن
نور المرقه عن حمده الامجد العلاده المجلس عن والده الشيخ
المستقر عن السيد العابد الزاهد البدر الايراضي الامير ابان
عن مولانا ومول الغفيس خليفه الله عليا من الخافضين صاحب
العصر والزمان صلوات الله عليه وعلى آله جمع الرحمن قال

[illegible]

السيد اعيت في طريق مكة المعطرة فاعترت غم القافلة و
 ايسر من الحجية وانشقت كالمحضر فترعت في السماء
 فاذا على راسي مولانا مولى العالمين خليفة الرضا على ائمة
 فقال قم يا محي ففقت وكنت عطف ان فحقاني الماء و
 ارد في خلفه فترعت ففرارة هذا الموز وهو صلوات الله
 يصلح صرح فاذا انا باطل فترعت عن المكس فاعني
 وجاءت القافلة بعد تسعة ايام وانه بين اهل مكة الى
 بطر الارض فاصفيت بعد مناسك الحج وكان قد حج
 على قدميه رسول الله محمد قال المولى محمد قولا ان لترقت
 بحجة من فاصفان فرحج في كبرياء الى زيارة مولانا
 ومولى الكونين الامام علي بن موسى الرضا صلوات الله عليه
 اباءه وابنائهم واثبتت له كلمات كثيرة من الروايات
 فليرو السيد الاقفاصل كذا علم انه دخل مع والي مسقط
 ومجازاتي من مولانا الوفا والتمنوا من اصحابنا

وطاوا الخافين والتفكر واخذت واللوح العوسية والبطاوي
 وغيره ما لم يدخل في علوم الدين حتى رداه واجازني عن شغني
 وسلا في عطر الكهانة عرا قد تم مراعاة الشراطين والذلة
 متمكنا بالحيطة ان لم يحصل الرزية وافند عليه ما اضر
 من ملزمة الورع والتقوى سائر النفل والعز فان الغنى على غير
 جهنم وبئس المصير واوصيه بالتأسي لانه يعرف
 نقد عمر العزيم في ما ينفقه والتمناه باقية وانه واصل الى
 الدنيا الدنية الغاية خصوصا السج فترت اخبار الملوك
 اشرف المرسلين وبنت انارهم الى الله من نعمهم المومنين
 متمكنا بالبرور والوقوف في ودهم ودلائهم متشبها بامامهم
 مقتضيا للمهم الوافع من افعالهم وارضيتهم ادام الله
 تسديده لتكثير ان في مطان اجابة الدعوات وعند
 الزيارات واعقاب الصلوات ومن على صلوات البركات
 ولا سيما بعد الامات عسى لم يتجاوز الكبريم عن السيد

والاخبار التي كانت في الدنيا

وقد كنت لك لا عرف سميت الجانية الغانية
 العبد الموقوف للوقوف يا فيم العصور والنسب
 محمد بن محمد زمان حسن الهما الرز الرزاق النازح
 دمع عليها بالود منه الى الرضوان وكان ذلك في
 شهر شوال لثلاث مئة من السبع مائة
 بعد الالف من الهجرة النبوية على يد الف من
 اثناء واليتي حامدا مصليا مستغفرا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على نواله والصلوة والسلام على النبي وآله وبعد
 هذا هو القول السديد لمن اتقى الله وهو سبيل الملك
 على الحق الصريح ما لا بد منه في إيجاب النكاح والله الموفق
 للسداد ومنه العصمة من البطل والعناد فأقول لأخلاق
 بني العلماء في أن كل واحدة من صيغ زواجك وانكحتك
 كاف في التحليل ولم يزل الناس في الامتناع مدة الاعصار
 يسكنون هذا السبيل وقد شهد بذلك جم غفير من الأعيان
 مع انه بمنزلة المشاهدة والعيان قال السيد صاحب
 المدارك في شرح النافع اجمع العلماء كلمة على توقف
 النكاح على الإيجاب والقول للفظين واقفوا ايضا
 على أن الإيجاب العقد الدائم يقع بلفظ زواجك وانكحتك

هذا هو القول السديد لمن اتقى الله وهو سبيل الملك على الحق الصريح ما لا بد منه في إيجاب النكاح والله الموفق للسداد ومنه العصمة من البطل والعناد فأقول لأخلاق بني العلماء في أن كل واحدة من صيغ زواجك وانكحتك كاف في التحليل ولم يزل الناس في الامتناع مدة الاعصار يسكنون هذا السبيل وقد شهد بذلك جم غفير من الأعيان مع انه بمنزلة المشاهدة والعيان قال السيد صاحب المدارك في شرح النافع اجمع العلماء كلمة على توقف النكاح على الإيجاب والقول للفظين واقفوا ايضا على أن الإيجاب العقد الدائم يقع بلفظ زواجك وانكحتك

وفي الترتيب لو ذكر الزوج أو النكاح مثلا قالت زوجتك أو
 انكحتك ولم يذكر المهر والاجل أو تلفظ الزوج في إيجابه بلفظ
 النكاح أو الزوجية ولم يذكر المهر والاجل أو تلفظ فان العقد
 يكون صحيحا بغير خلاف بين أصحابنا وقال العلامة في التذكرة
 وإذا قال الولي زوجتك أو انكحتك فقال الزوج قبلت كلامها
 أو هذا النكاح أو تزوجها أو هذا الزوج انعقد لهما ما
 المقتضى لانه إذا لم يوقف على غير هذا ولو قال الزوج قبلت
 واقصر صح العقد عندنا ايضا وتم ولو قال زوجتك
 قبلت الزوجية أو النكاح أو قل قبلتها لم يذكر النكاح صح
 عندنا وإذا قال زوجتك فقال الزوج تزوجت صح العقد
 إجماعا وإن قال الزوج زوجتها فقال الولي زوجكم قال
 الشيخ في المبسوط انعقد إجماعا لأنه قد حصل الإيجاب والقبول
 فصح العقد المبرور ذلك ما يبرح بتحقيق الإيجاب بالصيغة
 من قيد الدوام اتفاقا وقد صحح الشيخ جماعة بلفظ الإيجاب

هذا هو القول السديد لمن اتقى الله وهو سبيل الملك على الحق الصريح ما لا بد منه في إيجاب النكاح والله الموفق للسداد ومنه العصمة من البطل والعناد فأقول لأخلاق بني العلماء في أن كل واحدة من صيغ زواجك وانكحتك كاف في التحليل ولم يزل الناس في الامتناع مدة الاعصار يسكنون هذا السبيل وقد شهد بذلك جم غفير من الأعيان مع انه بمنزلة المشاهدة والعيان قال السيد صاحب المدارك في شرح النافع اجمع العلماء كلمة على توقف النكاح على الإيجاب والقول للفظين واقفوا ايضا على أن الإيجاب العقد الدائم يقع بلفظ زواجك وانكحتك

لا بد من العلم بالاعتقاد
 لا بد من العلم بالاعتقاد
 لا بد من العلم بالاعتقاد

صالح للدوام والتمتع وانما يتحقق التمتع بذكر الاجل والدوام
 بعده وفي شرح التمتع لا يراد في ان الكاح مع الاجل متعة
 وبعدمه دائم ومن انحصار لم يرد في الاعتقاد الدائم بل في مقتضى
 قال ان الاصل للفظ صالح للمؤمنين يكون حقيقة في القدر
 المشترك بينهما وحينئذ يذكر الاجل وعدمه كذا في شرح النافع
 وقال الحق الشيخ على كونه استعماله في الكاح الدائم بخلاف
 غير صالح لان هذا القدر من التفاوت لو ان لم يصح للدائم
 بل في زوجتك لان الزواج حقيقة في القدر المشترك
 بين الدائم والمنقطع واستعمال الدائم استعماله في غير
 ما يقال الدائم لا يستفاد من زوجتك بل من خبره العقد
 عن ذكر الاجل مع ارادة الدوام قلنا فان كان هذا
 كما يميز دون اللفظ في اعادة الدائم فليكن متعلقا بالاعتقاد
 بل في مقتضى هذا مع ان جميعا من الاحصاء يقولون بانه
 من اخل في التمتع بذكر الاجل انك اذا ما هو موجود في رواية

بان ينقل الى اخرها افاده ربه ولا يخفى ان المستفاد ما ذكره
 من امثاله الاتفاق على يقين الدوام بخبر ذكر الاجل في الجملة
 وانما اعتقاد الدائم بقولنا زوجتك او اخوتك اجامعكم وضع في
 كثير من العقود المنقولة عنهم عليهم السلام كقول علي الله عليه
 واله الامير المؤمنين صلوات الله عليه وقد زوجت ابنتي
 فاطمة علي ما زوجت الحسن وقوله لم تسهل الساعد في
 الحرام المشهور بين الخاصة والعامة من زوجتك بما معناه من
 القرآن وقوله لم تدر زوجتكها على ما عسى من القرآن وما
 على صلوات الله عليه قد زوجت هذه الحارة من هذا الدائم
 وقول الجواد عليه السلام زوجتني يا امير المؤمنين قال بل في ذلك
 خديعة رضي الله عنها قد زوجتك يا محمد نفسي وعزلي جميعا
 في الدنيا وفي الآخرة امته قال بخبره ان يقول قد اخوتك فلا تارة
 وغير ذلك ما هو مذكور في مظان وسيل بعضه انشا الله تعالى
 ولا مجال لنظمه فوقف اعجاب الدائم على اضافة تقييد الدوام اليقين

عن التعبدنا على عدم العلم بكون الكاح حقيقة في الدوام والاشكال
 وكفاية القصد للتعين بدو لفظه في ذلك الصلح
 كما اتفق بعضهم للاجماع القطعي المستند الى انشاء
 على صحة العقد المجرد عن القيد المذكور وكيف كان وانما الاصل
 على ان عدم ذكر الاجل كافي للتعين مع قصد الدوام وان
 اختلف فيه بدو على ما سبق من انشاء الله تعالى
 سلم انه في مبيته كما ارضا في شرح الشرايع واستفيد مما
 من شرح قواعد هذا العلم انما يكون الكاح حقيقة
 في الدوام كما ذهب اليه البعض لاستعانة عن الفرض واما
 كونه الهيئة الصحيحة حقيقة فيعدون المادة بنا على انه
 يستند الى الدوام والبقاء من حصول الصلح اعتبارا لانها على
 انشاء اتيان البيع والكاح فيبقى الفراق والطلاق الا
 ان يبيد ما جعله قطع عن الاستمرار المستفاد من لفظ
 الكاح في البيع والصلح وانما هما ولا يحمل قوله فخصه للدوام

فانما هو الذي
 في البيع والصلح
 انما هو الذي
 في البيع والصلح

فانما هو الذي
 في البيع والصلح
 انما هو الذي
 في البيع والصلح

الاجل

بترك الاجل على ذلك لا يبعد ان يرتب نسبة المنقطع الى الدوام نسبة
 القيد الى المطلق لانه نسبة الموجب الى غيره كالبيع الى الاجل
 ولذلك لا يتوقف فهم من المطلق على ملاحظة ترك الاجل فضلا
 عن قيد الدوام لكفاية الاطلاق فيه وكيف يجوز اشتراكه في الدوام
 والمنقطع لفظا على ما هو الظاهر مع انه فرع كونه حقيقة فيها جميعا
 يستند انتقال الذهن اليها مع انه لا يرد على المدعى عند الملام
 ولا يبرهن المنع خصوها بدو القيد والبيع المستفاد
 ولا بد لانه لتعدد هذه القيد من حيث هو قيد من المطلق
 القيد ثم يحتمل ان يكون مشترك بين الدوام والقيد المشترك بين
 الامرين كما لا يمكن المشترك بين الخاص والعام لانه مقتضى نادر
 الدوام منه بخصوصه عند الحلا دون التعبد مع عدم محله عليه
 عنها على ان يبيدها وتقسيمها اليها على كل واحد منها
 فويلد هو صادق عليه ما حقيقه على اقل هذا الاشتراك لا ينافي
 التجريد عن القيد المذكور ايضا لو تم الا ان الكلام فيها لا ينع انه

فانما هو الذي
 في البيع والصلح
 انما هو الذي
 في البيع والصلح

فانما هو الذي
 في البيع والصلح
 انما هو الذي
 في البيع والصلح

والشهاد الثاني في شرح الشرايع بعد ما ذكر من حقيقة
 في الدائم للتشابه والاستغناء عن القرينة لانه لو لا ذلك لزم الاشتراك
 واختار المؤلف في تفسيره ما يورده القسم مشترك اذا اراد ما ذكرنا
 قوله في لزوم الاشتراك على هذا التقدير يمنع لانه حقيقة العقد المشترك
 بينهما هو العقد وظاهره انه فيهما واحد وانما اختلفت أشخاص فيكون ثباتها
 في افراد العقد الدائم ولهذا جاز ان يثبت العقد اليه على بعض الوجوه او
 حقيقة في الوطى وهو امر واحد فيهما فيكون من قبيل المتوالي لا المشترك
 انتهى فاما صلبه انه لا يجزى من ان يكون حقيقة في العقد والوطى والى
 ما كان فلا يلزم الاشتراك لانه فيهما امر واحد ولا يحسن بل لا يلزم هذا الا
 مع عدم تحقق القابل لكون حقيقة في الدائم وفي النقط مع من يسمي
 القول بكون حقيقة في الدائم ثارة وفي النقط اخر من قال
 بان حقيقة في الدائم تشابه من التكاح للطلاق او غير المقتضى بالاجل لانه
 المدة من الدائم فالوصف للتوضيح والكشف لانه الحق التكاح الذي هو
 لا ينقطع بالتأجيل كما هو معلوم باللائم وبقاها بالمشروط ولا ينافي

في قوله
 في قوله
 في قوله

ذكر

ذلك التردد بغيره بان العقد انما يطلق وهو الدائم وانما يقدر والمقطع
 ومنه من قال بان حقيقة في المفهوم المرد في المشترك فيها المقسم اليها
 على ان المراد بالدائم ما اعتبر به الاستمرار وعدم التأجيل واختلافه في
 هذا المفهوم على الدائم وغيره ج باعتبار التشكيك وكذا كالتكاح
 والزوج فلا تراعى بين المحققين في شخص كل من زوجتك واخواتك
 للدائم بحيث يترك الاجابة بزيادة الدوام بل ان تحقق ثبات الدائم مع انظر في
 الاستطاعة وهذا التقدير في الدائم في هذا المقام من عدم الحاجة للعقد الدائم
 الذي المقدم من غير توقف على العلم بكون حقيقة في الدائم او اثبات كتابية
 العقد للتعين كما هو مقتضى الاحتياط في الاحتياط والاحتياط
 عليه لعدم توقف مقصودنا عليه لكن الجواب على الاحتياط في الاحتياط
 فوسعه كما هو مقتضى الاحتياط بها فافهموا وانما استقام التعرض لبيان
 للاشتقاق ان يزيد بياناً في وضعها على المانع وهو ان لا يستلزم اشتقاق
 مدعية الادلة في التعيين وتحقق الصفة ولو تحقق ذلك الاجل فطالما سوا
 ان من به المقدم او الدوام وسواء كان بلغة زوجتك واخواتك او اثبات

منه

٢٨
 في شرح النافع هذه الرواية معتبرة الاسناد والبيان فلو قيل ان
 في السوي ابراهيم بن الفضل فانه مجهول الحال لكن الذي ينبغي ان
 قال الجاشي ان كان ثقة فحق الحديث صحيح الحكايات وربما كان في الصحيح
 مدح لابراهيم بن الفضل فذكره هذا الاخبار بما على الاخبار بالاستيفاء في
 ولائها وله ثم انه في نسخة في نسخة الاستيفاء وان كان ابراهيم بن
 الفضل مدحاً فيكون الرواية بهذا الاسناد حسنة وبقي الطريقان
 الاخران زيادة التوثيق والايدي في موضعين من هذا الخبر
 كما يصح فلا وجه للطعن فيها خصوصاً في سند كافي شرح الشرايع وغيره
 سيما من ينسب على الاخبار الضعيفة المول عليها وينسب من وضعها
 باخباره بالشهر مع اشتباه العلم بها من اصحابه من كثره متطاول
 من غير تكثير الخطوط في الحال لا خصوصاً صاحبها بعدد وجود ما يارها من
 الاخبار في حديثه واثباتها اما الثاني فله الملائمة قوله وان لم يتم
 الاصل فهو نكاح بات التسمية من ارادة الدوام وعدمها في كونه والما
 مع عدم صحة الاجل ولا يضر عدم التصحيح فيها بارادة المتأخر لا يضر
 فيها

١٢٩

٢٩
 في شرح النافع هذه الرواية معتبرة الاسناد والبيان فلو قيل ان
 في السوي ابراهيم بن الفضل فانه مجهول الحال لكن الذي ينبغي ان
 قال الجاشي ان كان ثقة فحق الحديث صحيح الحكايات وربما كان في الصحيح
 مدح لابراهيم بن الفضل فذكره هذا الاخبار بما على الاخبار بالاستيفاء في
 ولائها وله ثم انه في نسخة في نسخة الاستيفاء وان كان ابراهيم بن
 الفضل مدحاً فيكون الرواية بهذا الاسناد حسنة وبقي الطريقان
 الاخران زيادة التوثيق والايدي في موضعين من هذا الخبر
 كما يصح فلا وجه للطعن فيها خصوصاً في سند كافي شرح الشرايع وغيره
 سيما من ينسب على الاخبار الضعيفة المول عليها وينسب من وضعها
 باخباره بالشهر مع اشتباه العلم بها من اصحابه من كثره متطاول
 من غير تكثير الخطوط في الحال لا خصوصاً صاحبها بعدد وجود ما يارها من
 الاخبار في حديثه واثباتها اما الثاني فله الملائمة قوله وان لم يتم
 الاصل فهو نكاح بات التسمية من ارادة الدوام وعدمها في كونه والما
 مع عدم صحة الاجل ولا يضر عدم التصحيح فيها بارادة المتأخر لا يضر
 فيها

لا بد ان يكون المراد بان الفرق بين التمتع والدوام والمسئلة على ان الحكم
 كلامه وانما خبر استلزامه اراده بان الفرق انحصار الفارق في ضمير الاجل
 وعدمه وانما هذا على الارادة فيكون الاوجه كراهة لا يجوز ان يكون الاول
 اعني قوله ان سقى الاجل هو منته مقيد بآرادة المتداعيا لعدم المقابل
 بالاطلاق لعدم صلاحية المقيد بالاجل صريحا للدوام حتى يقتضي بطلان شرط
 التمتع وحيث يمكن مقيد الخبر الثاني بثلث الارادة اية انقطاع التمتع
 كما قبل ما كان من شرط الايام قبل الكساح فلا يؤثر ان كان المقيد بما
 كان بعد ما يورث العقد في ضمنه ما يورث ان سقى الاجل في عقد التمتع
 مستند وان لم يسم الاجل فيه فهو كساح يستلزم ما قبل التمتع وصدور
 والا يكون التمتع بدون الاجل وانما في الجملة لا يحتاج الى بيان بل هو اريد
 الشهادة غاية المراد حيث قال اللفظ لا يظهر ايد على معنى السلب
 اذ انزل الاجل في هذا المقام واهتم من مقتضى التمتع بالخبر الاول
 منع من مقيد نظيره بآراده الدوام مراعاة لما ذكرناه من ان سقى جملة
 المطابقة بين الخبرين مع عدم اقتضاها لمرادهم من التماسا في الجملة

لاصال

بارادة الدوام ايتم في طرفة عاخرة في عدم الفرق وهو كانه لا يحتاج
 بها قطعاً والجواب عن الشهيد الثاني حيث قال في شرح الاعم والروا
 ليس فيها تنقيح بانها اراد التمتع والاطلاق لا يضمنها ان الحكم
 مع الاجل يتصور بعد الدائم ولا يترتب فيه بانه بعد ما اعترف بان خصوص
 ان الكساح بعد الاجل دائم على وجه الاطلاق يتناول موضع النزاع
 لعدم وقوع المصلحة في مقام بيان الحكم لعدم افادة تقدم التصريح
 فيها بآرادة التمتع لا يجد بغيرها قال في شرح الشرائع والخبر قطع
 النظر عن سند ليس فيه كراهة على ان من قصد المتدوم يترك الاجل
 يكون دائما بل افاد على ان الدوام لا يترك فيه الاجل وهو كذلك
 غير المسمى والمستفاد منه ان اراد ان يضمنها ان الكساح الذي اريد
 به الدوام بدون الاجل دائم ولذلك خرج بانه لا يترتب فيه ولا يضمنه
 لاشنا سبب التمسك على ان سداد ان لا يترك فيه الاجل فهو كساح بان
 لانه ما يكون دائما لا يترك فيه الاجل وحيثما يكون بين وفي الكتابة
 ان المتضمن هو الروايات المذكورة رواية ابن بكير وهو غير صحيح في الطائفة

لا بد ان يكون المراد بان الفرق بين التمتع والدوام والمسئلة على ان الحكم
 كلامه وانما خبر استلزامه اراده بان الفرق انحصار الفارق في ضمير الاجل
 وعدمه وانما هذا على الارادة فيكون الاوجه كراهة لا يجوز ان يكون الاول
 اعني قوله ان سقى الاجل هو منته مقيد بآرادة المتداعيا لعدم المقابل
 بالاطلاق لعدم صلاحية المقيد بالاجل صريحا للدوام حتى يقتضي بطلان شرط
 التمتع وحيث يمكن مقيد الخبر الثاني بثلث الارادة اية انقطاع التمتع
 كما قبل ما كان من شرط الايام قبل الكساح فلا يؤثر ان كان المقيد بما
 كان بعد ما يورث العقد في ضمنه ما يورث ان سقى الاجل في عقد التمتع
 مستند وان لم يسم الاجل فيه فهو كساح يستلزم ما قبل التمتع وصدور
 والا يكون التمتع بدون الاجل وانما في الجملة لا يحتاج الى بيان بل هو اريد
 الشهادة غاية المراد حيث قال اللفظ لا يظهر ايد على معنى السلب
 اذ انزل الاجل في هذا المقام واهتم من مقتضى التمتع بالخبر الاول
 منع من مقيد نظيره بآراده الدوام مراعاة لما ذكرناه من ان سقى جملة
 المطابقة بين الخبرين مع عدم اقتضاها لمرادهم من التماسا في الجملة

لتنبيه قضاة على التماس جميع المصالح الاطلاق مع انه قد عرفت ما به
 يتم الاجحاح وكذا للفقهاء وان لم يشترط كان مقصود ترويج تمام بطلان المصالح
 على الدوام بترتيب محورها فتمسكوا بالامام في بعض النسخ اما في نسخة اخرى
 فاما الامام المستند منه فافهم صورة اعادة المستعمل ان السوال هو في
 ذكر شرط الامام في العقد الذي جرى ذكره بقوله لقول ان وجب العقد لا
 كلام في العقد المتصور لقوله هو شرط عليك يعني ان الاجل في عقد المتصور
 وكذا لقوله ان لم يشترط الامام في عقد المتصور كان ترويج تمام هذا العقد
 لاسترة بوليد الحكم الشهيد بانها لا تقبل التاويل في مثل قوله في الروا
 الاجرة فان الاشارة في قوله انما اشهد عليك لا ما ذكره السابق بقوله
 اخرج المارة متعديرة مبهمة فانه عقد المتصور في الاجل سواء كان المراد
 ذكر المارة مجردة عن ذكر الاجل المتصور في العقد على ما هو الظاهر او كان المراد
 بالمرارة المبهمة العقد عليها من غير ذكر الاجل كان ترويج التامع او كما قاله المحقق ان
 الترويج مرة من المرات المارة متعديرة مبهمة في غير ذكر مدة كما قلنا في ملاذ
 الاخبار في بعض النسخ مرة مبهمة ولا يذهب عليها انها اختص بها اعيانها

هذا هو الوجه في صحة العقد في الاجل سواء كان المراد
 ذكر المارة مجردة عن ذكر الاجل المتصور في العقد على ما هو الظاهر
 او كان المراد بالمرارة المبهمة العقد عليها من غير ذكر الاجل كان ترويج التامع

بمنه

بمنه فانما يجب الواجب لاشع لا يندران بطلانها الاطلاق المستلزم
 لا بطلانها الاطلاق وشاهد في كلامه على اعتبار انهم على الظاهر
 وما قاله في النسخ فانه ما يشي بانما يجب الجاهل كذا الاحصاء او
 بانهم على ظاهر كلامه سائر الاحكام لان ما قصد لم ينع وما وقع قصد
 منصوص بالرواية الا انه لا يشي بانما يجب جازان ما عليه بل لا وجه فيها
 من ظاهرها على ما فهمه الا كرجع لانه لا يبين بظاهره ونقدنا ان المذكر الامام
 رجع له الدوام ولا يثبت العقد الا على ما رجع لانه لا يبين بظاهره ونقدنا ان المذكر الامام
 الاحكام بالنيات وفيه ما فيه هذا وقد ابا العلامة عليها بالحق على ما انما
 المستعمل وعندنا بطلان النسخ مما جاء في الادلة بوجه الشهيد بان لا يجرى في الروا
 الثانية وهو ما كان من اجل الاول على عدل من الظاهر لا يبين دليل على عدم
 لعدم الاكرون العقد ايضا بالنقد وهو لا يثبت في ناسخ النسخ العقد
 منى مع تاتر العقد عند الكمال من كلامه قاله السيد جاحا على ان عند
 الكمال انما تخرج شرط فاسدة صحيح مع جلاله الشرط المتصوره
 الاستناد وهو الاجابة القول بوجوده فانه اختتام قصد المنقطع وهو غير مؤثر

هذا هو الوجه في صحة العقد في الاجل سواء كان المراد
 ذكر المارة مجردة عن ذكر الاجل المتصور في العقد على ما هو الظاهر
 او كان المراد بالمرارة المبهمة العقد عليها من غير ذكر الاجل كان ترويج التامع

كالشرط التاسع وقوله الدائم غير مقصور فلما قصد المقطع يستلزم
 قصد مطلق الكساح الصالح للدائم انتهى والظاهر ان يرد مع بقية العقد
 مطلقا كما في السيد اورد عطف شح النافع ان كون المعقودا بالشرط
 مسلم عند الجميع كما في من قبل الجمع عليه بل المراد من نية من الكساح لمن
 جميع الوجه وضع ثابته فينا على عدم تسليم كونهما على هذا الوجه
 المسلم السبب في الجملة لا في احوالنا الآسن شذ على ان قصد الكساح المقيد
 بالشرط التاسع كما في قصد مطلق الكساح مع انه لم يقصد الكساح الا
 شيئا بالشرط فاذ في ما الورود ايضا من ان قصد المقطع لا يستلزم قصد
 مطلق الكساح اذا الموجد في ضمن المقيد من المطلق بقوة للاتمام المودة
 لان المراد بالاشتمال اشتراط الزايد على هذا القول في الصحة كما جاز لاكتفاء
 في المقيد للشرط التاسع بقصد المقيد في صحة المطلق فلم لا يجوز الاكتفاء
 بهما ولا يجوز عليه ان الحكم صحة العقد لا يمكن مقصودا الى ما المتفق
 عليه واختنا للصلح لاجل الدليل وملا على غيره لانها لم يرد كونه
 في تمام الاستدلال والحاق ما في الصورة المذكورة بل المراد ان

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في صحة العقد المقيد بالشرط التاسع

المراد

المراد بالجميع من لا يرد في خصوص من التوازي غير ظاهرها انما ان كون
 العقد بايا القصد مطلقا خيرا يخرج ما خرج بالذليل في الباقي ويطرح
 من الحكم بعدم انعقاد الدوام بدون قصد مخصوص وذلك لم يجرى
 الاكتفاء فيه بالقصد في الجملة كما استفيد من الروايات المذكورة وغيرها
 مع انشاء ما يوافقها من الاخبار وغيرها او جرد ما يوافقها من الروايات
 الصريحة للغير التي اشهر العمل بها من الاخبار بقصد دوى الشيخ في الصحيحين
 محمد بن يونس بن ابي جعفر قال صلى على من في رجل تزوج امرأة واحدة هي
 وشريعت عليا ان يدها الجماع والطلاق قال قلت للسيد ولي شيئا
 ليس باهل فخصوا على الرجل الصداق وبيده الجماع والطلاق وذلك
 المستحق الرجل تزوج المرأة الاولى هي فانها بعد انما الى اهل سي توارى
 وان لم يات بعد انما الى الاجل وليس له عليها سبيل وذلك شرطهم جنس
 انكحوا نفس الرجل ان يده صنع امراته واحيط شرطهم وفي رجل تزوج امرأ
 وشرط لها ان هو تزوج عليها امرأه اخرى غيرها او اعتاد عليها سيرة في طالق
 فخص في ذلك الحكم ان الشرط انما قبل شرطكم فان شاء وفيها ما شرط وان

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في صحة العقد المقيد بالشرط التاسع

والقول المصير انتهى فظهر ضعف القول بالطلاق وان لا تزوج
 ما هو المشهور من تسمية الدوام على الايجاب والقول المهور من الاجل
 بدون تاثير التصديقه على ما يستفاد من مقتضى عيناها وان لا
 يتجوز فيها احالها لارادة الدوام او جعلها على الدائم والمنقطع
 ونحو ذلك من الوجه الضعيف وان تقرر قطعا ان اليم لا ينفق
 النفس بها من اذ الاحتياج بانها على العمل بالطواهر لا غفك
 في ظهورها في استبان من ذلك ان دلالة تلك الاخبار على المنافع
 فيه بدون توسط دلالتها على الاحتياج قطعية اذ لا ريب في ان
 منها ان الكناح والتزويج بدون الاجل مع ارادة الدوام ^{في التزويج}
 وانما ان ترك شرط الايام في عقد الدوام كان تزويج مقام البتة وذلك
 لم ينكره من ذهب الى الطلاق اذ لا ينفك ما ذكره من التوجهات
 كما اطلعت عليه فان من ذلك دلالتها على صحة الاكتفاء في العقد
 الدائم بقصد الدوام مع ترك الاجل بدون الحاجة الى التقييد
 قطعاً وذلك ما اردناه وفيه دلالة على المقصود من وجهين فافهم

وهنا

القول المصير انتهى فظهر ضعف القول بالطلاق وان لا تزوج
 ما هو المشهور من تسمية الدوام على الايجاب والقول المهور من الاجل
 بدون تاثير التصديقه على ما يستفاد من مقتضى عيناها وان لا

وبهذا يظهر ان مجرد عدم الاطلاع على كون الكناح او التزويج
 حقيقة لغوية او شرعية في الكناح الدائم والتزويج كناية العقد
 والارادة للتعين لا يقتضي التقييد بما على حواض حصول العلم
 بالاعتقاد بالصيغة المجردة عن التقييد لوجود دليل من الاجماع
 والاختيار وعدم حصول العلم بكون حقيقة في الدائم لا اشعار
 الدليل عليه مع انك قد عرفت ان ما يدل على صحة تلك الصيغة
 يدل على كفاية قصد الدوام عند ترك الاجل للتعين بل على كونه
 حقيقة فيه بنفسه لا يشكك العقود سائر غير لامرود

مطلقة لا احتياطية بقصد فاعلم ان ما علم كونه سائر ما يجب
 الاحتياط فيها على ذلك على ما ذكره جماعة من الاعلام خصوصاً

الكناح فان امر الزوج من غير الاضطرار التام ففي الصحيح عن محمد بن
 عليه السلام امر الزوج شديداً منه يكون الولد من غير طلاق قال النبي
 صلى الله عليه وآله لا تخامعوا في الكناح على الشبهة وروى القصة
 والشيخ باسناد لا يقصر عن اصحاب عن ابان عن علي بن سيار

القول المصير انتهى فظهر ضعف القول بالطلاق وان لا تزوج
 ما هو المشهور من تسمية الدوام على الايجاب والقول المهور من الاجل
 بدون تاثير التصديقه على ما يستفاد من مقتضى عيناها وان لا
 يتجوز فيها احالها لارادة الدوام او جعلها على الدائم والمنقطع
 ونحو ذلك من الوجه الضعيف وان تقرر قطعا ان اليم لا ينفق
 النفس بها من اذ الاحتياج بانها على العمل بالطواهر لا غفك
 في ظهورها في استبان من ذلك ان دلالة تلك الاخبار على المنافع
 فيه بدون توسط دلالتها على الاحتياج قطعية اذ لا ريب في ان
 منها ان الكناح والتزويج بدون الاجل مع ارادة الدوام
 وانما ان ترك شرط الايام في عقد الدوام كان تزويج مقام البتة وذلك
 لم ينكره من ذهب الى الطلاق اذ لا ينفك ما ذكره من التوجهات
 كما اطلعت عليه فان من ذلك دلالتها على صحة الاكتفاء في العقد
 الدائم بقصد الدوام مع ترك الاجل بدون الحاجة الى التقييد
 قطعاً وذلك ما اردناه وفيه دلالة على المقصود من وجهين فافهم

اعادت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في المروة الثالثة انفس من القرآن شيئا قال
 نعم قال فاذنوا في كتابكم على انفس من القرآن فاعلموا انهم في المسألة
 خير من السامع المشهور به من الخاصة والعامة واداء كل منهما
 في الصحيح وهولك امرأة استند رسول الله صلى الله عليه وآله في يار رسول الله صلى
 الله عليه وآله وقالت قيا لم يلقيها من رجلي قال يا رسول الله زنيتهما
 ان لم يكن لتي بينهما فاعاد رسول الله صلى الله عليه وآله من عندك من رضى قصدا
 اليه فقال ما عندنا الا ان ارضى هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اعطيتما
 اذ اركب جئت لا ازال لك القربى لو اقام من بعد يهلم به شيئا فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله من القرآن شيئا قال نعم سورة كذا وسورة كذا
 سورة سها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله زنيتهما بما بعثت من القرآن
 قال زنيتهما ولا على احكام كثيرة اذ المعلوم وقمع ذلك التزويج
 بالمتنول وغيره ليس يعلم والاصل عدمه ولان العامة والخاصة
 روي الخبر بطريقين مختلفين والظاهر متفاد ولم يتبين احد منهما
 العقدا وقبول الزوج بعد ذلك والحق بغير علم عدم وقوعه ولا

قال

قال ولا ضرورة لنا الى العمل بالظن مع وجود الاصل الدال على عدمه
 قلت وفيها دلالة على عدم توقف الدائم على التغيير والدوام على
 عدم الحاجة الى الجمع بين الانكاح والتزويج مطلقا سواء عطف
 احداهما على الآخر كقولهم انكحت فزوجت فلا فائدة او ذكر كل
 من الصيغتين على حدة من انما الى انما الخلاف في الاكتمال
 في الانكاح باحدهما كما صرح به في المذكرة وشرحه القواعد والقرا
 وغيرهما وعلى عدم استقامة اضافة النفس اليها والى الرجل كانه
 انكحت نفس يوكلي من نفسك على ما سيجنبه بشرعنا ان شاء الله تعالى
 وعلى عدم اضافة انظار السداق عليه كقولهم على صديق خبير وان
 الصواب انكحتكما على خبير كما يشهد بخبرها قال ابو عبد الله
 عليه السلام ان عليا عليه السلام تزوج فاطمة على جرد ثوبها
 وقال ان تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة عليها السلام على روع
 حطية وعمر ابراهيم بن علي عليه السلام قال في المرواة تزويج علي بن
 ورسول الله صلى الله عليه وآله من رجل تزوج امرأة على جرد ثوبه وعمره رجل

يخرج المرأة بالقدر ومن جعل تزوج امرأة على إستان ومن
 أو جعفر ثم في رجل تزوج امرأة على سودة ومن إلى الحسن ثم في
 رجل تزوج امرأة على عبد الوارث إلى غيره لك من الإختيار المنقصة
 للدول أخبار على ما جعل صدقات بدون إضافة لفظ الصدقة
 والمهر ويعلم أن الاستعمال الصحيح المأثور على أسلوب كلام
 العرب كذا لك وفيها دلالة أئمة على عدم لزوم التوضيف
 بالوكالة فان قول المرأة تزوجني فوكّل لعم ولم يقل ثم زفعت
 سوكلي ولا ضرورة إلى جعل ملك من خصاصهم ولا إلى أنه
 بالولاية العامة الاستفادة من قوله تعالى النبي أو على المؤمنين
 من أنفسهم كما ذكره بعض الأعلام وعلى غير الصدقات وعدم استقامة
 مقدمه كما يصفه المستعملون للاختيار وإنه ليس من الاختيار في
 شيء بل الأمر على علاقة بها للخص سيقا في هذا المنقصة وعلى تقديم الثمن
 على الزينة بدون توسط الحرف ومن العقود الماثرة ما روي عن
 أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لا امرأة لك حتى تأسع مؤلا

٢٤
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي بها السالكين إلى الله تعالى
والعلماء هم أولئك الذين هموا بالحق والعدل في كل شأن من شأنيهم وهم الذين هموا
بالعلم والعمل به في كل شأن من شأنيهم وهم الذين هموا بالعلم والعمل به في كل شأن من شأنيهم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي بها السالكين إلى الله تعالى
والعلماء هم أولئك الذين هموا بالحق والعدل في كل شأن من شأنيهم وهم الذين هموا
بالعلم والعمل به في كل شأن من شأنيهم وهم الذين هموا بالعلم والعمل به في كل شأن من شأنيهم

الحمد

اخوتي فقال لهم لم يكرمكم في اعينكم جازي قالوا نعم فقال علي عليه السلام
 اشهدوا لله واشهدوا من حضر من المسلمين اني قد رزقت هذا لثقتي
 من هذا السلام بانه عاينوه من هذا المقدس على ان لا يذوقوا من هذا السلام
 عدم الحاجة الى التعريف بالوكالة لانهما استاذوه منهم في حق انهم
 بعد ما قالوا ان الله تعالى يظهر انكاره عن بعض بني اهل البيت السلام
 وعدم الحاجة الى التعريف بالوكالة واصافه النفس والصدوق
 عطف الكلام على التزييع الا انه يستغاد منه تقديم المذوق على المسموع
 بعد قوله عليه السلام وهذا استعمال شائع فمن ذلك ما في الخبر والامام
 والتصال ومعنى الاخبار من انه ملكا قال الله تعالى فاعلم ان زعيم
 من الور قال من مرق قال فاطمة من علي في كشت العمة تزوج النور
 النور فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال فاطمة من علي بن ابي طالب
 تزوج النور فاطمة من علي وقد ذكرنا في السابق في غير هذا
 ابو سواد النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى ابرق لنا زعيم فاطمة من علي
 في هذا الخبر ابرق على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله تعالى يا ابرق

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

فاطمة من عروق الأنهار والعيون نأدوا من تحت العرش إلا أن
 استهدموا وقد زوجت فاطمة بنت محمد من عبد بن أبي طاهر بن
 سادات قد زوجت أحد النساء إلى من أحب الزنا إلى أن قد
 فلت في الكناح استكفوا له ثم أن سيدى قتلوا فاولاد
 ولدا ثم اضربوا فكيف من بعده كافي قتلوا وما يدعى الله أشبه
 قدم الثاني من هذه الخوف الدار من بعد واسع تقديم الزواج فاصلا
 نادى بها في الدار الأخرى فخرج من الحور العين من الحور العين
 برحمتك فزجوا لافاد في الظهور والتعريض على قدامه وقد
 من بها المرسلين وفي الثاني من الله فخرج علينا من غاطره ولما
 فخرج فاطمة على فاطمة ولعل من الرواة أو بعض الشاع
 قال القائل في الله فزجها ورجع منها لا وجه إلا قول الله في زيادة
 قالوا أجل جعل الله وجهها ثم جاء على يد من يرى ذلك
 ولا يجوز له ما ذكره من الوجهين مجرى في قولنا زوجهما لأن من جنسهم
 زيادتها في الوجهين مطلقا كما لا يخفى وأكثا ومهم من الكثرين

Finch

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

343

لا يفرق بين تقديم العمل وتأخيره مع السماع كما ان الخس من الصبر ينادى
بغير الواجب الخوف والرهبة والاستعظام بشدة عمله على التوبة بجر
زيادته في حال اعطيت وفي حال اخو ما اعطيت من درهم احدا
وما اعطيت من احده درهم احدا كمن خرج به معهم وعمل ان يكونوا معي
البا قال ابو ذر في قول تعالى نظر من من طرف فحق في طرف فحق وعلمه
المراد من الابدال ان ملك ان يحصل له احد في شكوة ويشتكى الى
الفرج فتاوى الاستعمال كما ان في العمل الايمان يكون مبدأ على
الضمين كما انك قلت في قربنا اليه ممكنة منه او ممكنة منه من جهة
او قربنا منه ونحوه على ما هو الصواب في ان الضمين قال ابن هشام
قد يشرور انما معنى انطى يعطى حكمه ويرى في ان ضمينا وتايد
ان قوله كلمة مؤدى كائين الذي كيف ومعنى لا تأكلوا أموالكم
الى أموالكم في قولك لا تشتموها اليها اكثرت كما افاده الهمزة وتأيد
فيها اكمل من الافعال المتعدية لائتن من اجل الشان بها على الافعال
كافعال العلوب وبما يجوز يحرم ما يمد يد على المبدأ والتجرب ولا يند

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

منه او مکتها منه مزوجه

في الحقيقة الا الى مفعول واحد لا يكون الثاني الا كان في الكثرة
 فان المعنى على شياء زيد بل لان المعلوم في علم زيد فانما انما هو قيام زيد ومنها ما لا يحتمل
 المفعولين فيها على اولهما نحو البست زيدان واما ان يوقف فمفعول على
 المفعولين ولا يحصر لهذا النوع من الافعال في الاثم والامانة وباب
 كسوت واعطيت فعلى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول
 هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت
 زيدا جبة مكسوة وعلى ثانياً مفعول بطاوع هذا الفعل اذ الجبة
 مكسوة ومعطوفة او مفعولة وكذلك نحو احضرت ^{بعضهم} النهر زيد يحضر النهر
 وليس انصاف الثاني المطاوع المقدرك كما قال في احضرت ^{بعضهم} غفر النهر
 لانك تقول احضرت النهر فلم يحضر من انصاف المفعولين بالفعل الظاهر
 لانه منضم لمفعول الجمل وذلك الفعل المطاوع اى جلسته على ان يكتب
 الجبة ويعطوها ويغير النهر ثم ان هذا النوع على قسمين اية القسم
 الاول ما لا يدخل حرف الجر على المفعول الثاني كما في البست زيد
 جبة واعطيت درهما ومنه قولنا انكحتكما فان معناهما على

ان يكتب الجبة ويعطوها ويغير النهر ثم ان هذا النوع على قسمين
 ايضا الاول ما لا يدخل حرف الجر على المفعول الثاني كما في البست
 زيدا جبة واعطيت درهما ومنه قولنا انكحتكما فان معنا
 جلسته على ان يتكهما فتكهما والاصل في هذا القسم تقديم
 ما هو فاعلى المعنى من المفعولين كما صرح به ائمة العربية
 كزيد فانه لا بد من الجبة والملبوسة واخذ للدراهم الماخوذة ^{الكلمة}
 نالكم وهي منكوعة وقد عجب ذلك عند ادة المحرر كقولك
 ما انكحتكما الا زيدا ونحو ذلك للبس كل واعطيت العبد المجارية
 واكفلت زيدا عمرو او قد يمنع المحرر نحو ما البست الجبة الا
 الا زيدا او غيره قولك سكت الدار بابنها واعطيت الدار
 صاحبه وانكحت المجارية مالكمها وما خلا من سبب الجوب
 والامتناع فبان ان هذا الاصل على ما مر عليه ابو حيان
 نحو كسوت ثوبان زيدان على الاصل قوله تعالى حكايه من شيع
 انكحت احد بنيتي وعزله جعفر ثم في الرجل نكح عبدا منه

قال عزير ان يقول هذا كحسب ظنك وعلو لسان الاصل مع كون ما تقدم
 ضمير تصلا قوله عليه السلام اذا اشتراها غير الذي كان انكحها اياه
 فان الطلاق بيده وان انكحها اياه كما جاء به في اطلاق الازرع
 وغرواية محمد بن قيس فحق عليه السلام في حرية جعل ولدان لغيرها
 ثم انكحها اياه كما جاء به وفي امر او انكحها اخوها رجلا ثم انكحها
 لها بعد ذلك رجلا والضم الثاني ما يستعمل بعد الثاني
 بالحرف تارة يجوز واعتد اخرى نحو اخرت زيد ابن الزجال
 الله من الذنب امرت زيدا بالخير وميت ولدى اجد وكنت بابي
 الحسن وزوجته بامر الله فيمن الحذف من هذه فيعدي الفعل
 الى المفعولين ويجري مجرى عطية في الظاهر كذلك الارشاف
 ويظهر منه ان الاصل فيه التعدية الى الثاني بالحرف على ما وقع
 في قوله تعالى وزوجناهم بحور عين يكون في قوله تعالى ونكحناكم
 وقولنا ونكحناهن بنوع الحاضر كما قالوا في قوله تعالى ونكحنا
 من قومهم ويجوز ان يكون سببا على ضمين المتعدي بالحرف

في قوله تعالى ونكحناكم
 ونكحناهن بنوع الحاضر
 كما قالوا في قوله تعالى ونكحنا

بنزل

ما يتعدى بنفسه فاما صنف في تعدد معنى انكحت وبحور متعدية الى الثاني
 بنفسه كما بين ان اصل امرت زيدا بالخير امرت زيدا بحور عين فاعلم
 فتعدى الى الثاني بنفسه وقد قال الاصل في التعدية الى الثاني بحور
 واما بالتصنيفين قال البضاوي وغيره نكحناهم بحور عين فاعلم
 ولذلك عدى بالباء قال بعضهم انما استغفر ليس لاصحابها المتعدية الى
 الثاني بحور الخير الى الاصل ان تعدى اليه بنفسه وقد بين انما
 هي حصة من طلب التوبة والتمسح من الذنوب في جمع الجوز في قوله
 فلان امرأه تعدى بنفسه الى اثنين فنزولها لا يرفع معنى انكحت امرأه
 وما ذكره في قوله ليس من كلام العرب من وجب امرأه محمول على
 ان الاصل فيه التعدية الى الثاني بنفسه والافاكار استعمال التعدية
 بامرأة فتزوج بها مع كونه وفوقه في التصريح من الكلام بالحل وقد
 جوزوا لاختصاص وغيره زوايتها في مثله ما ليس فيها ولا ما جرى
 مجراه كقوله تعالى وجزا سبيته بمثلها اي مثاها وقال اللسان
 ضرب بالسيف ونحوها لفرج قال ابن مالك وكثر في شعر

قوله ونكحناكم

فان زوجته نفسها زوجته نفسها فاحب له ان يوطئها شيئا وفي الكافي في امارة فلم ارز
 فدوا بزا بنظر نفسي وفي المتد انما زوجته نفسها وهي ما رز وقال رسول
 للقدم ايما امراة زوجت نفسها عبد في امارة تكون فزوجت
 نفسها وفي رجل قال قد زوجتها نفسي وفي الحاضرات المرافعة
 في رجل رز جنى امك متعة فقال يا امي اذا زوجتكم لم يكن
 لانا المتعة ان تزوج نفسها امراة وانما ذلك ما لم يتغير فيه
 الفاعل والمفعول فغير من المفعول لفظ النفس كراهة اجتماع
 الصيغتين المتصلين لو قيل زوجتني ونحوه فلا وجه للتغيير بالنفس
 عند شايها وتوهم التاكيد فاسد قطعاً لا من المقام
 مقتضياً للتاكيد مع انه عند ارادة دفع توهم التوهم ونحوه يقال
 اكنت موكلت نفسها وقد سرع بعقر النخلة بانزاد اولي الحال
 النفس او العين خراب من مدلولها في التاكيد تقول فافض
 زير وفئت عين عمه وهذا الكلام وذلك كما يقال طاب ديني
 ولا نقال طاب نفس بن معناه ولقد بالغ في اصابها في العجوة

هذا هو الوجه في قوله
 فافض زير وفئت عين
 عمه وهذا الكلام وذلك
 كما يقال طاب ديني
 ولا نقال طاب نفس بن
 معناه ولقد بالغ في
 اصابها في العجوة

يقول قبلت نفسي مع امك سمعت العلامة ان قال اذا قال الزوج قبلت
 وانما صرح العقد عندنا وتم قال الجول عليه السلام في حديث
 تزويج ام الفضل قبلت ورضيت وقال الحق الشيخ على رة
 صيغة الدائم زوجتك او اكنتك لو متعتك نفسي بالصدق
 او ديم مثلاً ولو كان العاقد وكيلها قال تزويجتك موكلتي
 اغروا ذكر ولو كان العقد مع وكيل الزوج قال تزويجتني من
 موكلت ولا تقول زوجتك نفسي بخلاف غير الكلام من العقود
 صرح ان من الوكيل بيتك والفرق ان التكاليف بين على الاحتياط
 التام وجعل القربح لا قبل النقل ولو كان العاقد الوكيلين قال
 وكيلها زوجت موكلتي من موكلت والقبول قبلت الزوج وصح
 قبلت صده وكما قال لفظ بدل على الوجه بالاجاب ولو كان العقد
 مع وكيل الزوج قال قبلت لموكلتي فالوصيفة المتعذر زوجتك
 او متعتك نفسي او موكلتي فلانة بغير هذا الشهر مثلاً بغيره
 فتقول عبات فذلكم وتزويج قد تلخصت ما نحن في الصواب

قد مر الكهنتك فلانة اوزوجت كما على حسين وان شئت قد
 اوزجها لمرأة
 زوجت زينب من هذا الرجل على حسين وانضمما انه وان قيل
 زوجت جعفر او ملكة زينب موكلتي او الكهنتك موكلت فلانا
 موكلتي زينب على ما علم من الصدق بعا المتعارف فلا ينقص
 عليه وكذلك زوجت جعفر فلانة بالمر المعلوم ولما ما عدا
 فقد عرفنا انه لا يستقيم الاقتصار عليها البتة ولا الايجاب بها
 بعد ما ذكرنا استطال وحوالا عاذا بالله نعم ولما كم من كل سوء
 هذا في النكاح المستدام ولما المتعقد قد عرفنا الاجل بغيره
 وان ذكر المهر شرط فيها فيقال فيما الكهنتك زينب شهر اجتمع
 هذا القياس من اذ على ما ذكر في الدوام الاجل هذا بالنظر الى
 الاصحاب واما بالنظر الى الروايات فقد طالع على رواية ان
 وبعضها اخبار اخرى بعضها يقول انما زوجت ففسدت
 متعة على كتاب الله سنة نبينا صلى الله عليه واله كما غاب
 سفاح على ان لا ازلت ولا اترني ولا اطلب ولدت الى اجل سمي

وعريان أو غيرهم هشام بن سالم قال قلت كيف تنزعج المتعة قال يقول
انزعجت كذا وكذا وكذا وكذا وادخلها ما استعنت فلم احرف خلافاً في
الاستعداد بالآثار لم يحضره رواية تضعفه وتبادر الانقطاع منه وكون
الاجل جزء مفهوماً غير واضح ان اجتر لانفسه بالاجل مع مسك
الان في الغنوم منه طلاق الاجل وما يقتدر بالاجل المعين او في
انزول الفاظ النكاح اعتدوا واصلح للنوعين كما ترفيقاً عليها بالآثار
والنفسيك والاحبة بالثبوت لئلا يرد في العرفا لتمام هذا النوع والآثار
من المرأة نفسها واما لو تزوج عليها او وكيلها فيقول زوجتك بما سمعت
ولو قال استعنتها فخرج من اثنال عدم تعرض الاصحاب لذلك خصوصاً
وباجته لم ثبت شرعاً ولا اختار هذه اللفظة معاً عاجلها استعنت
مع احتمالها الانتصار على التزوج والنكاح اصولاً ولو مع ما في بقية
الفتية نفسها واباها او بمن بالنظر لكل من المترشحين هذا تخير من
الاختيار ففي الحديث القدسي اني غفرت للمتقين من اثنك من النساء
وقال الوضاع عليه السلام يتبع من المرأة المؤمنة قال محمد بن مسلم سألته

عن الجارية فتمتع بها الرجل وقال الغدنة هل يجوز ان يتمم الرجل من المودة
 الحديث وفيه جواز الدخول ان شاء الله فتمت منها الا انه لا يلزم
 موافقة الفتيق للفتق والاستمتاع في قوله تعالى فما استمتعتم منهن وفي
 الحديث هو المومن في ثلثه التمتع بالنساء الحديث وقال ابو عبد الله عليه السلام
 لا بأس ان يتمم الرجل باليهودية والصهرانية قاله لا بأس ان يتمم الرجل
 بالمرأة بغيرها فانما امره الرجل فلا يتمع بها الا بامره وفيه قرب
 الاستناد عن علي بن جعفر قال سالت عن رجل يتمم امرأة متقدمة وفيه
 رد وانما لا يجوز ان يتمم الرجل لامرته على الحرمة وذلك ككفر في الفعل
 فعمل الفعيل عليه ناسا على التزويج والتزويج مردود سيما في العقود
 وخصوصا النكاح وكذا على الاستفعال ومن هذا يظهر ان الاول
 بالظن الى المتقدين ايضا الامر عن الالاشباه في الكلام
 والتزويج المصداق لاجل ان لم يفسد الناحي بخصوص ما في النص
 في مقام التعليم على ما عرفت بناء على استدراك ما هو الجامع بين ما اجمع
 عليه الاحباب وشهدت صحة الاخبار يظهر الى ان مقتضى الجمع بين

هذا الحديث
 في قوله تعالى
 فما استمتعتم
 منهن

هذا الحديث
 في قوله تعالى
 فما استمتعتم
 منهن

هذه النصوص وسائر الاخبار الخيرة فلا يكون العامل بها اذا لم يكن
 نازكا لها فاما ان تحتسب اختلاف الناس في صيغ العقود كعت
 وانكحت فتقبل انها باقية على الاصل من الاخبار فانها الاخبار في من
 البائع من قطع التعلق من البيع وصيرمته متعلقا بشخص وهو حالة
 غسانية كما لا راداة والكراهة وانما الصما اذا قال عت مثلا فان قصد
 الحكاية من وقوع هذه الحالة فليس هو خبر ومن هذا المذهب على
 ان حقيقة البيع وغيره هي هذه الحالة الغسانية لكن الشارع جعل
 الاخبار سائلا للحكم بها وبحق الآثار لها كونه خفيا غير مضبوط
 بحسب الظواهر ضد التعبير عن هذه الحالة بهذه الصيغ بان معنى
 الافاظ هذه الحالة لا الحكاية عن وقوعها في انشا قطعها كالا قبل
 وقد قرنا الفرق بين الانشا والاحبار عما في الذهن فيقول جازا وتحقيقه
 ان الانشا رعايا حدود البيع بما في الذهن من الكلام النفسي لا كفا
 الذي عبر عنه بهذا اللفظ فان قيل فعل هذا بعد الواقع والنفس الذي
 هو مدلول الكلام فتمتع المطابقة التي هي الصدق قلت بقا وان

هذا الحديث
 في قوله تعالى
 فما استمتعتم
 منهن

هذا الحديث
 في قوله تعالى
 فما استمتعتم
 منهن

هذا اللفظ والاحبار
 معناه حدود البيع

عسب الاختيار وهو الاضافة الى اللفظ وعدمها فذلك النسبة
 القائمة بالنفس من حيثها بدلول اللفظ طائفة لها الارادة
 الخفية بل من حيث هي ثابتة في النفس قال بعض المحققين باملاء
 ان اذا كان المعنى الاخباري اخبارا غير محدث البع مثلا في الذهن في
 الحال فخطا هذه النسبة النفسية التي هي حصول البيع في الذهن
 الكاين في النفس للنسبة الخارجية التي هي اتم حصول البيع في الذهن
 فذلك الحصول المغير من الحصول اخر فبعد الواقع والنفس باجاب
 بتأثير الاعتبارين وهذا كما اذا قيل حصل زيد في ذمفي والمراد
 الحصول الذي في ضمن حصوله مدلول هذه القضية لا حصولها
 والحق بان الفهمان يقال في صورة الانشاء يكون لها معنى يدعي
 انشاء في اذاعة غير محدث البع مثلا في صورة الاخبار يكون
 اخبارا عن محدث البع مثلا في ذهنه فذكر المشهور انها متفق
 غير عاص معناها الاخبار في انشاء انشاء البيع ونحو هذا اللفظ
 كقولك غفر الله لزيد وعلم الله واجمع عليه بعد هذا الانشاء

هذا هو المعنى

هذا هو المعنى

انكبتها منه لتطرق الخلاف في الاول كما اوضحناه وعدمه
 وقوع الثاني في الاستعمال على وجهين في قوله تعالى
 زوجناهم بحور عين وانكحوا الايامي منكم لا يقتضيه
 لاحتمال الزيادة والتبعض والتضمن وغيرها وكذلك
 التوصيف بالوكالة ونحوها بان يقال بوكالي عنهما وذلك
 ابهان زوجتها او انكبتها اسمعيل موكلك على ما تقر
 من الصداق او بوكالي عن فلان انكحتك ابنة فلانة
 موكلتي عما سميت لها من العقر او زوجت موكلتي فلانة
 ابنة موكلتي فلان من موكلك هذا على ما تعين من الخلعة او
 بوكالي عن زينب ابنة عبد الله موكلتي زوجها من فلان
 الذي وكتك في ذلك بما ترخصا عليه من المهر فيقال
 قبلت تزويجها او نكاحها على ذلك فلان بن فلان موكلتي
 او انكحتها واصدقها ما سميت فان غير محتاج اليه اتفاقا
 على الظاهر على ما هو مقتضى العقود الماثورة ولم يتفرع

من الأصحاب بالنظر كليهما مع الأشعار في القبول
أيضاً المحقق الثاني في رسالة العقود مع انصرح
في شرح القواعد بأنه يقول ولها ولو بالوكالة زوجت
فلان من موكلك فلان أو اقصر على فلان ولا يجوز زوجه
خسوسك ويقول الوكيل قبلت فلان وقطع العلامة
في جملة من كتبه كالتذكير والتحريم والقواعد بأنه يقول
زوجت فلان من فلان ويشير إلى الزوج ويقول وكيله
قبلت نكاحها فلان يعني الزوج بدون أشعار إلى الأصل
وفي موضع من التذكرة أن زوجها وكيلها قال زوجت
موكلي منك بالتوصيف بالوكالة بالنسبة إليها جازاً
كما قال الشهيد في اللمعة فليقل الولي زوجت من موكلك
فلان وفي شرحها وفاقا للعلامة وولده والمحقق الثاني
لو قال زوجتها من زيد فقبل له وكيله صح وإن زوجها هو
قال زوجت ابني منك أو من فلان أو زوجت فلان من

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

من كان ذلك ظاهر لمن راجع وجبلته وطلع وقبة التقليد ليس
حليها الاضاف وتجب عن العناد والاعتساف وبعد الليثا
والخفاف حصلت المعنى الذى سمعته فالاي بحال لها بالالتفات
والخطاط المتقى تكرار الصيغة على وجه الاخبار والاذا الا فيهما
اعياطافا بدون سائر وجوه التكرار كما علمت حيث اظهر من
اصحابنا من قال يكون شخبلا والطاهر القائل بمراد العامة وعلى ان
حال فلا تلتفت كونه مشهورا وعالمه المشهور لا يخرج عن جملة
خصوصا فى العلم تذيب العلم قد يكون مركبا تركب من اجزاء
اسمين اسما واحدا وتزيل الثانى منهما ما لا ولا غير ثناء والثاني
كعدم كوابر رجل وبعلبك الوضع وفى اعراجه اجزا حدها وهو
المرضى منهم والنقص من غفارة بنا الجزء الاول على النسخ ان لم
يكن فيه مثل التركيب سبب البناء الامثلة لانه الثانى ذكره جزئيا
قبل تا، الثانية الا ان يكون مستلزاما يسكن على الاشهر لتقل
التركيب كالنابا من معد كوابر اما الجزء الثانى فغير باحوال بالا

يصفوا الاجتماع التركيب مع العلية وان كان فيقبله سبب
 البناء فالاشهر ابقاء الجزاء الاخير على سائر اعادة للاصل في انها
 اضافة المصدر من هذا المركب في غيره ان اما الاول فيجب
 العوامل الاعم الاعتدال كما مر واتا الثاني بما لم يكن مضافا
 اليه ان كان مصرفا والا فبمع من الصرف لا يجرى في محمد اسمعيل
 والهاء التزام منع صرف العجز بقطع اضافة وان لم يوجد فيه
 سبب منع اعراب المصدر فيقتضي العوامل كل عرفت وهذه لغة
 الخفاء وجرى مع ضعف اضافة بن جزى المركب الى
 ولعل الوجه فيه انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه ^{لفظيا} شبهها
 من جهة انها اسمان ذكر احدهما غيب الاخر لكنهم اجره وجرى
 التركيب الجزى في سببية منع الصرف ولولا اعتدالهم بالقرينة
 والمخرج لم يكن لا سكان الياء ومن بعد كيرب وجير بل كان يجب
 كما جنس المضاف اذا كان مشابها في قولك ذابت ناعق مصرف قد
 في من العرب من يقول هذا معد كيرب فيعبر عن الصرف لانه معد
 موز

موزت يعنى في صورة الاضافة وهو كما ترى وفي المركب الجزى
 رابع اوردته في الاخرة وهو بناء الجزى على الفتح فيسببها بما
 تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونها ايتيم كل من واحد بها
 الاخرى وعلى اى حال فالظن في الائمة المتعددة المركبة نحو محمد
 على وعلى فنى وعلى اشرف انها من هذا القبيل فيجوز فيها من
 وجوه الاعراب قال في الادبشاف وان كان المركب انما هو
 فناخس وفيل يجوز فيه وجه جعلت واذا اضيف فخره ^{لا تترك} في
 وتواتر اللفظ على استعمال الجمع هو الوجه عند سبويه الا ان استعمال
 تقييد في لسان العرب في تتبع انتهى اذا علمت ذلك فالضابط فيها
 مع دخول عامل الضم او ما جرى مجراه عليها في الجزى انما هو
 من غير تقييد نحو اكتب محمد على ومحمد اسمعيل لان يكون الثاني
 مصرفا فخره منقولا فنقول اكتب محمد على بضم الاول ^{بضم} وجرى الثاني
 فان ذلك ياتي على ما ذكر وغيره من الوجوه المختلفة واللغات
 كما يتاى في احتمال كون الاول منها اسما والثاني لفظا فان الوجه ^{عند}

في قوله على وعلى فنى
 على وعلى فنى
 على وعلى فنى
 على وعلى فنى

اجتماع الاسم واللقب مع كونها مفردين او اولهما نحو سعيد
 كذا اضافة الاول الى الثاني بتاويل المسمى كانك قلت هذا
 صاحب هذا الاسم وبعبارة اخرى مع قولك بما سعيد
 كذا جاء ملقب بهذا اللقب كما افادتهم الامة من هذا عند جمهور
 البصريين وذهب الكوفون وبعض البصريين الى جواز اجتماع
 اللقب للاسم في الاعراب بحذف عطف بان له اول بلا حنة وبما جاز
 بعضهم القطع الى نصب ضمير رافق في الرفع على انما هو قول
 سعيد كذا المعنى اني كذا لم يرتب سعيد كذا هو كذا فان
 كان في الاسم او كذا مضافين او اولهما استغنى اضافة وبما جاز
 او القطع فان اتبع الثاني الاول سيما عند ظهور كذا في الجمع ما ذكرنا
 من اضافة ونصب المخرلين فقد وقع المقام حقبة القصة الا ان يكون
 العلم مقولا من جملة اسناد خبر تاثير شر او برق نحو فانه وان جاء
 صدر الجملة المسمى بها مضافا الى غيره اذ لم يكن الصدر ضميرا كذا
 فجملة الامة ومنه وحكاية ابن مالك في برق نحو وج سدرج في الصا

الاسم واللقب مع كونها مفردين او اولهما نحو سعيد كذا اضافة الاول الى الثاني بتاويل المسمى كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم وبعبارة اخرى مع قولك بما سعيد كذا جاء ملقب بهذا اللقب كما افادتهم الامة من هذا عند جمهور البصريين وذهب الكوفون وبعض البصريين الى جواز اجتماع اللقب للاسم في الاعراب بحذف عطف بان له اول بلا حنة وبما جاز بعضهم القطع الى نصب ضمير رافق في الرفع على انما هو قول سعيد كذا المعنى اني كذا لم يرتب سعيد كذا هو كذا فان كان في الاسم او كذا مضافين او اولهما استغنى اضافة وبما جاز او القطع فان اتبع الثاني الاول سيما عند ظهور كذا في الجمع ما ذكرنا من اضافة ونصب المخرلين فقد وقع المقام حقبة القصة الا ان يكون العلم مقولا من جملة اسناد خبر تاثير شر او برق نحو فانه وان جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى غيره اذ لم يكن الصدر ضميرا كذا فجملة الامة ومنه وحكاية ابن مالك في برق نحو وج سدرج في الصا

الا انض الحاة على ان كل ماسمى بها يتحقق اسنادا فليس فيه
 الا الحكاية ولا ريب في انه لو لم يناد على من هذا الباب
 لانه منقول من فعل الامر من نادى ينادى فاعلة المستقر
 ومفعوله المنسوب في قولنا ناد علينا مطهر العجايب يحكي اعراب
 الذي كان في الاصل عند الوصل والوقف عليه بالالف على
 المشهور ومخففا على لغة ربيعة كما في ديات زيد واما التسمية
 بالتابع والمتبوع كما اذا سميت رجلا عاقلة لبيب ففي الاشارة
 انيق علقه لبيبة مثل حضرة وقال الزمخشري في التابع
 المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما
 قاله ابن ابي الاصل في الصرف وتركه فيصير عاقلة ظرفا لغيره سواء
 به رجل او امرأة لان المسمى ليس واصدا من الاسمين بل المجموع وليس
 المجموع اسما مؤنثا قال ويجوز في التتابع مع شوبها لغيرها
 مجرى ضمير مذكر في وجهي التركيب والاضافة قال البراهقي
 والتقدير اذا قلت هذا عاقلة لبيب هذا الذي يقال في اسمه عاقلة

ليبه ولا يخفى عليك أنك بعد إمامة ما ذكرنا من الأرباب كنت
 غملت بهذا الاختلال في الأسماء المتعددة خصوصاً مثل محمد
 طاهر ومحمد أمين وأما المركبات الإضافية فهو لا معنى بمبدأ
 والبالغاسم والى تراب وزين العابدين فإمرها ظاهر مع اندراجها
 في الصابغة وكذلك ما يرد بين التركيب الإضافي والمزجي وغيرهما
 فهو جعل على غير بيان ويجري مجرى ما ذكره في الأعلام الموضحة
 المركبة أي ضمها إلى ملاحظة تلك الصابغة في كل ما يرد عليك
 بعد إمامة الفرق بين ما ذكرنا من الأقسام والله المستعان
 على ما تيسر من القول الشديد والمؤمن الناظر إذا كان في الطلب
 أو في السمع وهو شهيدان لا يبادر بالنادوا والاكثار والموجدة
 فيه عالفا لما عنده قبل النظر والاعتبار فان ما اوردع فيه من
 المطالب الشرعية متاوتت وشوهد من تنبيهات الأفاضل العظام
 وقصر على العلماء الأعلام ومثبت بالأدلة الواضحة من المعقول
 وبين بالحجة اللائحة من القول من مسائل العربية والفرع ولا
 غير

حيث لا يشبهه على ذوي البصائر وأولها الأقسام فان عنز بعد ذلك
 بالاضاف والتعريف عن الاعتناء على ما طغى به القلم وولت
 به القدم فيمن باصلاح الفساد وترجيح الكساد في الحقائق
 يذهن السنيما والله تعالى شانه غافر الخطيئات ولقد
 اختتمت الرسالة واستقرت الجاهلية بيد مؤلفها الرابي
 فيما شاء من بقاء المنان الرحمن والرضوان محمد بن محمد زمان
 عفي عنها وجهها عنها الرقيم الرحمن وصبت عليها من شارب الغفر
 لا يام خلون من غير الله الأصب رجب المرجب في الثمين السنين
 الآخر من السادس من الثانية من الثاني من الهجرة القدرية
 على هاجر هاضوف الثناء
 والتهية حامداً معالياً
 سلمنا
 ستفرا
 م

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي من علينا بالنعيم الجسام وهذا الدين الاسلام
 والمهنا الشكر على الاحسان والانعام شارب الاحكام فالحج
 ساجد العلال والحرام لا اله الا هو الحي القيوم ذو الجلال والاكرام
 والصلوة والسلام على صفة من بعثه كافة الانام وعترته الغر
 البرية الميامين الكرام فان الحق هذا فلان بن فلان
 ممن فستر عن ساق الحد لاتباع حد من حد ود الله عظيم الاشياء
 بسة نبية البعيد الحليم هو الكام الذي دعى سجا اليه
 عباده ووعده بل ثناء عليه الثروة من غير فضله المقيم
 قوما ازل الله من التران والذكر الحكيم والاستعانة باهله الجمع
 المليم من الشيطان الرجيم وانكوا الاباء بنكم والصالحين من
 عبادكم واما لكم الى قول الله واسع عليم والنفية الرسول و
 المستفظون من اهل بيته الهدى عليهم الصلوة والتحية والتسليم

فانه من احب سن شريعة الغراء ومثله الجهاد ودين القوم
 وما ياهي ويكافر سائر الامم يوم لا ينفع مال ولا بنون
 الا من الى الله قبلت سليم شرانه قد رغب في الحق في العفيفة
 والحررة الرشيدة الكريمة ابنة الكرم وقد نزلها من بالصدقا
 ثلثين يوما ناعودا وهو به زعيم وانها رصيت به واذت
 في تزويجها منه برض من اوليائها ابتغاء للنواب الجسيم
 ووكلف ابوها في ذلك وفوض امرها الى العبد الاشيم
 فاشهد الله واشهد من حضر من المسلمين اني قد تزويجتها
 سنة ثلثين يوما فامس الضرب المجد يدون القديم فيقول
 وكيلك تزويجها فلان بن فلان على ما ذكر من الثلثين
 وان كانا حاضرين فيقال تزويجت هذه الهامة او هذه المرأة
 من هذا العلام او هذا الرجل على ما يدل لها من الصداق
 والمهر فيقول وكيله فبنت هذا التزويج لهذا العلام او
 لهذا الرجل على ما غلها وهذا القدر كاف في التحليل لا غير

في التحليل لا غير

خلافاً بين اصحابنا واذا عطف عليه على وجه الاخبار على نفسه
 ونعم ليرى للاعلام بما حصل في ذم من الرضا الذي في
 ضمير من مدلول ما ينطق حتى يرتب عليه الحكم ما قولهم الله
 الرحمن الرحيم وعلى كتاب الله جل شاناه العلي العظيم ومنه
 النبي واوصياؤه الطاهرين عليهم الصلوة والشاة والتسليم
 زوجت فلان فلاتة على كذا وكذا عباسياً موصوفاً رضى منها
 واذا من ايها الكرم وقال على ذلك الوجه وكيفية هذا
 الترويج بذلك الصداق ورضيت له في عقد الكاح و
 الترويج غير خلاف من حفظ عنه العلم من الفقهاء والاصوليين
 والقرية واهل اللغة من علماء الاسلام من الخاص والعام نعم
 ربما كان في الاجل المتقدم من الزوج نوع احياط لا ينبغي
 ترك في المقام اذا ظاهر صحة الاختلاف بحقوق بين العلماء الاكابر
 مع وقوعه في غير واحد من العقود المأثورة وكثير من الاخبار
 المروية عنهم عليهم السلام صواباً لما لا عن الابتدائيات

هذا هو الوجه في
 الاخبار الواردة في
 هذا المقام

ينبغي ولا يلق سبها اذا كانت في التولية للترويج فانها تنفي
 عنها بما يحط به عليهم وليه ونحط بها بقوله بعد التسمية امداً
 المشان المضال لشعاع واشكوه على ايف الاسباب بما
 جرت به الافلام استغفروا وعوذ من نعمه واستمد يد
 استمدان لاله الا هو الملك العلام والصلوة والسلام
 على من ختم به الرسل وبعيد الحج الله على الانام ثم ان فنانا
 فلان بن فلان ممن قد عرفتم وبنيه وسوده وشرفه في
 وقد رغب في مصاهرتكم وانما يحط به عليكم الكرمية عليكم
 واسبه وبذلكها من الصداق فلتين قوماً ناسباً اليها
 ويؤد به فاستغفروا الله تعالى في امركم واجيبوا الى ما هو
 وبسبغية نالوا ما عند من الثواب المساعين في ما فيه وقدر
 منه بما هو اذله وعطيه فيصير بها مقبولاً في حقها
 بذلك دينا عليه يقضيه على شرط الله وشرط سوله والا فلا المعصوم
 فيه صلوات الله وسلامه عليه وعلى ذرية وبنيه تسلي الله

هذا هو الوجه في
 الاخبار الواردة في
 هذا المقام

ان لمع ما بينكم بالبر والتقوى ويؤلفه بالمحبة والهدى و
 يحتمل الموافقة والرضا ان يسمع الدعاء لطيف لما يشاء و
 على هذا يصح العقد عند كل من يتخيل خلافة ويتوهم من
 علماء المسلمين ويقيم على سلك الاخباريين من اصحابنا
 وغيرهم وعلى منبج الاصوليين اذ يجمع بين مقتضى
 الروايات واتباع اراء المجتهدين والمحدثين والعلمايين
 ومن استراد قال ائمتنا قلنا على ما جعله صدافا
 وفافا لما وقع في تزويج المولى عبد الله الظاهر عدم
 الفرق بينه وبين غيره ولانه احدى الصفتين اجماعا
 واما زوجتها فلانا او ائمتها اياه وان كان الظاهر صحتها
 بغير خلاف بين ائمة العربية وجرى الاستعمال على هذا القول
 في الاخبار وغيرها لكنه على خلاف الاصل باتفاقهم ولهذا
 ليس الاشياء بهما من الاحتياط في شيء الا اذا دعت اليه
 ضرورة كالتفصيل في موضع ورون ذلك زوجتها او
 ائمتها

معنى الكلام عليها الان لا بد ان الحكم بسببه عاجزة فان سئل لا بد له
 على بيع امره ببيع الذي يقع به وان لا يوجد فيها حاجة لاخبار وهو مطلق
 الصدق والكذب اذ لو حكم بأحدهما كان خطأ قطعاً وايضاً انما انقطع
 بالعرف عنه خبره وان شاء ولذا لا لوقال للرجعية بطلانك سئل فان اراد
 الاختيار لم يقع طلاق الاخر وان اراد الانشاء وقع المهر للثمن في الجوه
 الضعيفة التي لا تمن ولا تقوى من جوع وقد ظهر ضعفها سابقاً فانها
 سببة على عدم كون بيت مثلاً اختياراً مع امر واقع في الخارج والحكم
 بخطا التأكيد لو سلم من غير كونه خبراً يعلم صدقه بالضرورة كما اذا
 اخبر بان في هذه صورة زينة فانها في هذه البتة وهذا لا ينافي افعالها
 الكذب بحسب مائة ولا يمتنع الخبران من ذلك كما صرحوا به وقد
 عرفت الفرق بينهما اخباراً على الخارج وعلى الذهن فان المسلم يطلق
 الفرق ولا ينسب كونه في احد الاستماليين خبراً وفي الاخر انشاء فان ذلك
 المستلزم ثاملاً واظلم بالتحصيل من طائفة وما يقال من انه لو كان
 خبراً كان ما ضايعاً غير انما انشاء ان اخباراً على الذهن في الحال او غير ذلك

سـ الزمان أصلاً وإن كان محققاً في الحال قال الحال المحققين ودعوى
 الافتقار على أنه لم يرد عليه ما يفرضه الحق لا نشأ ممنوع بل يكون إيجاباً
 لما كان المقرب من الانشأ والمعنى الخبري المذكور حقيقةً بما جاهد القصد
 خلط بينهما وإنما التقوى عليه عدم وجود ما يفرضه الغير مما أمثل
 والحاصل أنه لم يظفر من ادعى نصاً على تقييد قصد الانشأ وتكليف الاختلاف
 عليه ولا يعلم أن العقود المأثورة كيف يقع لأنه من الحق لم يظهر
 عليه دليل فإن ثبت الإجماع عليه كما يتلوه من تعاملهم ذلك من غير
 تكثير ذلك والأجنا على عدم الظفر ادعاء الإجماع في كلامهم ولا يرفع
 المخالفة المبرهنة وهذا من غير ما ظهر لك في المصنوعة بغير ذلك وحي
 يتسع مجال الكلام لأنهم المعنى الذي استخرجوه للانشاء من هذه
 الألفاظ كما سمعت الأثر في العامة من زوال العقود وانقشبت من حاله
 وسألت كيف قصدت الانشاء بغير تلك بما لا ينطبق الأعلى الإجماعاً
 فإنهم لم يردوا تفصيل هذا المعنى ولذلك ترى المضلحين مباينين
 العقود بمجيبين ومتحفظون وبعد ذلك لا يجادون ما فنون بكلياً

ابنك كافي التذكرة ومن حاول الاستمرار إلى الوكالة إذا
 كان وكيلاً عنها قال أكتفك ابني فلانة موكلتي أو زوجتك
 ابنتي التي أذنت لي في تزويجها منك أو زوجها من ابنة
 مع كونها ابنتي مستغنى عنه الآن أيرادها على بعض
 هذه الوجوه بعد ما مر جداً من ترك العادة رقباً
 يزول الوسواس عن صدق بعض الناس بخلاف ما
 اشتمل من العقود على التعرض لتوكيل البنات
 أو لخصوص اذن أبيها فإنه لا وجه له أصلاً ولا ينعى
 للآتيان به بعد ما ذكر قطعاً كما لا ضرورة إلى تضمن
 توكيلها معاً بعد الاكتفاء بتوكيل البنت في عقد
 بتوكيل أبيها في آخر إذا وكالة تقتضي نيابة الوكيل عن موكله
 وقيامه مقامه فيما له من المخط والتصيب استقلالاً لا
 تشطيراً وهذا لا يقع من كل منهما إلا بتوكيل واحد وبينهم
 التعرض لذلك في العقد التكليف بكل من دونك

التوكيلين بعد لان المساحة في تلك الوكا لا تترى
 الى التكا مع انه لا يلتزم من الا لشعير كما لا يلزم
 تعدد الوكيل ومن هنا قال الشهيد الثاني الذي
 يقتضيه الاحتياط للدين ان يجمع في العقد على البكر
 بين اذنها واذن الاب ومن في حكمه بان توكل في العقد
 او يوكل كالتالي يقع العقد صحيحا بالاجماع وح فاما
 عد ذلك نظوي بل لا طائل لا يليق بما قل فضلا عن
 فاضل وما يرشد الى ذلك انه لو كان وكيل احدهما
 غير الذي وكله الاخر او باشر العقد كل من البنات او
 ابها عليحدة او يوكل احدهما عن الاخر لم يكن توفهم
 الاحتياج الى توكيل ثالث بناء على القول بالشريكة
 مجال مع كون زوج اولي فانه لا يستلزم الا رضاهما بالعقد
 ووقوعه باذنها والرضا لا يتعوض والاذن لا يشترط
 كيف وبني القول بالشريكة كافي غاية المراد وغيره

ط

على الجمع بين ما دل على اختصاص البكر وما دل على اختصاص
 الاب قال في شرح الشرايع فاستفيد من كل منهما ان
 الوكا لا لكل منهما وهو معنى الاشتراك فالمراد من
 الاختصاص على ما ذكره بعض الافاضل انه لا بد من
 اذن كل واحد منهما ولا يصح العقد بدون رضا ح
 يكون القول بالشريكة جمعا هذا كله مع تعيين من
 وكله بالاسم او الاشارة او الصفة واما اذا اطلق
 كما هو الشايع حيث يقال انكحت موكلا موكلي فغيبه
 شئ سمي اذا تعدد الموكل فانه كقولك زوجت
 ابنتي ايضا مع عدم اتحادها اللهم الا ان يتفقا
 على معين او معينة ونوباها حال العقد كما مر عنك
 وان لم يجز لفظ معين لانه يعين في الجملة وهو كما ترى وعلى
 الى حال فلا فرق بين هذه العبارة وبين قولنا زوجت
 من اذن في تزويجها او زوجت من فوض امره الى فلانك

انما هو ان التوكيل في العقد
 لا يشترط ان يكون
 من الموكل

وغير ذلك ما يجري مجراه ويؤتى معناه بل بما كان
 لا خوله في التعيين بالصفة دونها مع انهم يلزمونها
 ولا يبعدونها كما لزمهم خصوص قبلت مع ان القبول
 يتأق بكل ما دل على الرضا بالاجاب عليه ما صرح به
 جماعة من الاصحاب ولا يظهر في خلاف وهذا لا يشترط
 فيه مطابقة لعمارة الاجاب ولو قال زوجنا فقال
 نكحت او قبلت النكاح او قال انكحت فقال تزوجت
 او قبلت التزويج صح العقد اجماعا على ما ذكره العلماء
 في التذكرة وههنا صيغ شق عمدات اختراعها
 المحرفون للكلم عن مواضع قضائهم الاحتياط
 بزعمهم وقد تبين الاستغناء عنها وهي بن فاسد
 اجماعا او محتمل عند المشهورين من الاصحاب ومن ما يحتمل
 الصحة او ظهور ذلك فيه غاية ما في الباب فلا يزيد
 في تكثير السواد وتضييع المداد ولا ينفيد الاضطرار

الكلام

هذا هو الوجه الذي عليه
 جمهور الفقهاء في صحة
 العقد بالاجاب عليه

الكلام وتحويل العوام فمنها قولهم على الصداق
 المعلوم انكحتك بتقديم المهر تجتنب عن الفصل بين
 القبول والاجاب ولعمري ان هذا الشيء عجاب فانه
 من قيل ان كتاب كثير من المصادق اذ ما محذوره اقل
 لا اقل والآقا الظاهر اشفاء الخلاف في ان المعبر من
 الشرط ما كان في ضمن العقد الا ان كل الاجاب
 في صحة العقد الذي يخلل به بغيره ذكر الصداق وان
 فرض اعتبار المقارنة بل لا اشكال في توسط ما يقع
 في مطابقة القبول لم بحيث يمدحوا بالعرفا كالاستعمال
 ونحوه على انه لا دليل على اشتراط الاثر ان سوا الاجاب
 المذكور كما اعترف بغير الواحد والعقود الماثورة
 بخلافه والنصوص ناطقة بالفصل الكثير ما لا يرفع
 ارتباطه فكيف بالمهر الذي يترتبة احد الاركان وان كان
 ركنا وقطع في التذكرة بصحة العقد اذ صدر في محله

هذا هو الوجه الذي عليه
 جمهور الفقهاء في صحة
 العقد بالاجاب عليه

ولم يشأ غلا بغيره ان تراخي احداهما عن الاخر اذا عدت
 جوابا لا لاجل بطلان العقد بل لئلا يترتب افساد كلامه في
 يخرجهما عن حد الغلط في العقد اختيارا او اضطرارا
 ومع ذلك يتطرق الاشكال الى صحة هذا العقد لان
 المنقول من العقود وقع المهر موخرا وكذلك في كلامه لا
 والاقتصار على وضع اليقين ومحل الوفاق يوجب العمل
 عن تقديم المهر والصداق هذا وقد قطع الاصحاب بان
 الشروط انما يعتد بها اذا وقع بين الايجاب والقبول لكونه
 من جملة العقد اللازم فلو تقدم على العقد او تأخر عنه
 لم يقع معتدا به لانه والحال هذه لا يكون محسوبا من
 جملة العقد كيف والشرط فرع العقد ولا يتحقق للفرع
 قبل الاصل كذا في شرح النافع وغيره قال ولو اتفق
 المتعاقدان على شيء قبل العقد ثم عقدا ولم يذكره
 لاعتقادهما ان ذكره سابقا كاف فالمحجة بالطلاق

ان

ان لم يقل يلزم الترتيب المتقدم لعدم قصد الى
 العقد الخالي من الشرط الا ان يقع تركه نسيانا فافا
 والصحة اقرب والشرط يطلق على ما يعم المهر والاجل
 ونحوهما قال امير المؤمنين عليه السلام الحق الشرطان
 يوفى بهما ما استعملتم به الفروج على ما في الفقيه
 ومن طريق الجمهور عن رسول الله صلى الله عليه و
 الراجح الشرط ان توفوا به ما استعملتم به الفروج
 والشيخ في النهاية بعد ما فسر المتعة بعقد الرجل
 على امرأة مدق معلومة بمهر معلوم قال ولا بد من
 هذين الشرطين وهما يتميز من نكاح الدوام ثم
 قال وكل شرط يشترطه الرجل على المرأة انما يكون له
 تاثير بعد ذكر العقد وان ذكر الشرط وذكر بعد
 العقد كانت الشرط التي قدم ذكرها باطلة لا تاثير
 لها فان كررها بعد العقد ثبتت على ما شرط قال

والشرط ان توفوا به ما استعملتم به الفروج
 من طريق الجمهور عن رسول الله صلى الله عليه و

المحقق في نكت النهاية مراده بعد الاجاب وقبل
 القبول اذ الشروط السابقة مجرد عن العقد
 فلا يلزم والمتأخرة واقعة بعد لزومه فلا يلحق
 وقال ابن ادريس لا شرط يجب ذكره الا شرطان و
 هما ذكر الاجل المحروس من الزيادة والفصان
 والمهر المعلوم ولا بد من هذين الشرطين وبما يميز
 من كاح الدوام قال وماعداهما من الشروط لا
 يلزم ولا تأثير له الا اذا قارن وصاحب لا يعدم عليه
 ولا يتأخر او ورد في التهذيب قوله وشرط المتعة
 ذكر الاجل والمهر وبذلك يميز من كاح الدوام
 والاحوط ان يشترط عليها جميع شرائط المتعة من
 ارتفاع الميراث والعزل والعدة وغير ذلك
 وشرط النكاح تكون بعد العقد لان ما يكون قبل
 العقد لا اعتبار به وانما الاعتبار بما يحصل

في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام
 في كاح الدوام

فان

فان قبلت مضي العقد والشرط والاكتمال ما تقدم
 من الشروط باطلاق العقد غير صحيح وفي شرحه
 للفاضل المتقي الظاهر ان غرضه عدم اعتبار الشرط
 التي كانت العقد لا بعد ذكره في العقد فيكون
 المراد بعد العقد بعد التلفظ بالاجاب ولا
 دلالة له على اعادة الشروط المذكورة في العقد
 بعده وقبولها بعدها وقال العلامة في التحرير
 لا يجب في العقد من الشرائط سوى ذكر المهر والاجل
 وماعداهما فستجوب كره مثل ان يكون لا متعة
 لها ولا ميراث وان عليها العدة بعد الاجل ولو اختلف
 بشئ من ذلك انقدم مع ذكر الشرطين وكل شرط يشترط
 العقد انما يلزم لو قارن العقد لا ما يقدمه او
 عنه ولا يشترط مع ذكره في العقد اعادة بعده انتهى
 فظهر ان تقديم المهر على قولك زوجتك ففقد

في عقد المتعة يوجب الطلاق لا اشتراك ذكر المهر
 بالنصر والاجماع وفي الموثق كما الصحيح عن ابي بصير قال
 لا بد من ان يقول فيه هذه الشروط الزوجان متعة
 كذا وكذا يوما كذا وكذا اذ ردهما الحديث وفي صحفة
 زارة عن ابي عبد الله عليه السلام لا يكون متعة
 الا بمرتين اجل سمي واجر سمي واما الدوام فانه
 وان لم يكن ذكر المهر شرط فيه ويجوز اخلاؤه عنه
 وتوضي البضع الا انه يتوقف على تراخي الطرفين
 بذلك بعد اجتماع شرائطه كالبلوغ والرشق
 عليه ما له من الاحكام الخاصة كنبوت مهر المثل
 بالدخول والمتعة بالطلاق وسقوطه بالموت
 اذ لا يجب لها مجرد العقد مهر ولذلك ذهب
 جمع من اصحابهم منهم الشيعان في المتعة وانها
 واهل البراج وابو الصالح الى بطلان عقد المسلمين

على

على خراجه بقرينة وقا بهنه وبين عدم التسمية لانهما
 معقد راضيا على عدم المهر فيصح العقد للرضا
 خالي عن العوض ويثبت مهر المثل لانه العوض
 شرعا في مثل ذلك بخلاف الاول لانه التراضي
 لم يقع بالعقد خالي عن العوض والمتى لم يسلم
 على ان الجماعة تمتع من صحة العقد المشتمل على مهر
 فاسد لعدم صحة ما وقع الرضا به وعدم الرضا
 بدونه وقد مر اتجاه بطلان العقد الخالي من ذكر
 الشرط المقصود في صحة بطلان ذلك العقد عند
 عدم الاعتداد بالصدان المقدم على الاحتجاب
 والقبول للاخبار الكثيرة التي عمل بها الاصحاب
 من غير عارض مثل ما رواه الكليفي في الفتاوى كما يصح
 عن ابن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن قول الله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به

في عقد المتعة يوجب الطلاق لا اشتراك ذكر المهر
 بالنصر والاجماع وفي الموثق كما الصحيح عن ابي بصير قال
 لا بد من ان يقول فيه هذه الشروط الزوجان متعة
 كذا وكذا يوما كذا وكذا اذ ردهما الحديث وفي صحفة
 زارة عن ابي عبد الله عليه السلام لا يكون متعة
 الا بمرتين اجل سمي واجر سمي واما الدوام فانه
 وان لم يكن ذكر المهر شرط فيه ويجوز اخلاؤه عنه
 وتوضي البضع الا انه يتوقف على تراخي الطرفين
 بذلك بعد اجتماع شرائطه كالبلوغ والرشق
 عليه ما له من الاحكام الخاصة كنبوت مهر المثل
 بالدخول والمتعة بالطلاق وسقوطه بالموت
 اذ لا يجب لها مجرد العقد مهر ولذلك ذهب
 جمع من اصحابهم منهم الشيعان في المتعة وانها
 واهل البراج وابو الصالح الى بطلان عقد المسلمين

من بعد الفريضة قال ما كان بعد النكاح فهو جائز وما
كان قبل النكاح فلا يجوز الا بوضوحها وببطلانها
فترضى به واعلم ان هذه الآية نعمة قوله تعالى فيها
استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فوجبة فقط
الخبر ان المراد من النعمة ان الاجر الذي اقرتم ان تؤتوها
المتعته هو الذي وقع الرضا به حين العقد وما كان
من الشروط قبل النكاح فلا يجوز الا كفاً بذكره قبل
العقد عن ذكره حال العقد الا بان يرضى حال العقد
بشيء اخر او ببعض ما ذكر قبله فترضى به كذا في روضة
المتقين وفيها عند قوله عليه السلام في موثقة ابن بكير
ما كان من شرط قبل النكاح فقد هدم النكاح الخبر
المراد بالشرط قبل النكاح ذكر الاجل والمهر فان ذكرهما
قبل عقد النكاح ولم يذكرهما حال العقد يصير العقد
دائماً ويكون مقوضاً ولو شرط الاجل بدون المهر

العقد

العقد باطلا لا بشرط المهر فيه والمراد بما كان
بعد النكاح ما كان بعد التلغظ بلفظ التزويج
قبل القبول فيصير الحاصل ان ما كان حال العقد
فهو صحيح ويوضحه ما رواه الشيخان في القوي عن
ابن بكير قال قال ابو عبد الله ع اذا اشترطت على
المرأة شروطا المتعة فرضيت به واوجبت التزويج
فارد عليها شرطك الاول بعد النكاح فان
اجازته فقد جاز وان لم تجزه فلا يجوز عليها ما
كان من الشروط قبل النكاح قال واوجبت التزويج
اي تكلمت بالايجاب فارد عليها شرطك الاول
اي ما كان قبل النكاح بعد النكاح اي بعد التكلم
بالايجاب تقرينه السابقة واللاحقة من قوله عليه السلام
وان لم تجزه فلا يجوز عليها ما كان من الشروط قبل
النكاح ولعله اراد الاعادة بعد التكلم بالايجاب

من الموجب كاشعير قوله ثم فان اجازته جاز ومحمّل
روا الشرط الاول عليها من القابل قال الشهيد الثاني
يحتمل ان يريد بالنكاح الاحجاب مجازا وذكر الشرط
كنائية عن ذكره في القبول وايا ما كان فلا يعتبر المهر
والاجل وسائر الشروط اذا وقع قبل التخيّل لانه
قد مره العقد وابطل النكاح الطاري واتما
الشرط المعبر شرعا كما دلّت عليه الموثقتان ما وقع في
عقد النكاح على ما رواه ابن ادريس من كتاب عبد
بن بكير بن عيين او ما كان بعد النكاح وبعد النافذ
بذلك القول او بعد الاحجاب او ما كان حال العقد
وبين كونه ضمنه ومن هنا يظهر يعلم ان الاحوط التمسك
للمهر في الاحجاب والقبول كليهما الا ان في الاكتفاء
بذكره في القبول حسب محالة للمنقول سيما اذا انفرد
عنه لانه من قبل الشرط المتأخر عن العقد قال القلي

النفق

النفق ولو كثر الشرط بعد العقد كان اولى خروجاً من
احتمال الروايات ذلك ومن خلاف من اوجها القول
بعضها هذا كلامه ويتأتى ذلك بذكره في القبول مؤخر
كما اثرنا اليه وليت شعري كيف لم يرض اولئك المحققون
بالفصل بين الاحجاب والقبول بالمهر مع مطابقة الاحجاب
وموافقة الكلام للاصحاب ومعاذتكم بالاخبار
وجوزوا الفصل الوصف بالوكالة وفروعه وضم
التزويج والنفقة بالدرام واصله النفس وفي ذلك
خلاف للاصحاب والاحبار والاعنيار فاعنيروا بالوكالة
الابصار ومنها قولهم انكحت وزوجت بالجمع بينهما
متعاطفين وليس من هذا في ذم المصليين من فقهاء
الفرقة بين عيين ولا اثر ولم يوجد به في كتب الحديث
من الطرفين عقد ما فورو ولا خبر وليس يدعو اليه
احياط ولا وسواس لما علم من ان الاكتفاء بالحد

ما عليه لطلب جميع الناس ولا سبيل في الاسباب الى
القياس عند من يقيسه وعلى مذهب من قاس و
لاشك في انها خلاف المهور من الشرع لانها متقدمة
على الصيغة المخصوصة المتلقاة ومحرمة عن ماصوة
ومباينة للمنفوق ومغايرة للمتنفق عليه مادة صر
مغايرة صورة المجموع لصور الوحدان كما ان مادته
مؤلفة من مواد الصيغتين فتكون غير مادة كل واحد
لان الكل غير جزء قطعا وان سلم انه قد لا يباين اجزاءه
والشهور بين علمائنا بل كما يكون اجماعا على ما ذكره
في المسالك اشتراط العرب في عقد النكاح وادعى الشيخ
عليه الاجماع واستدع في التذكرة الى علمائنا واستدل
عليه في شرح الشرايع وغيره بالوقوف على ما احدثنا
وثبت كونه سببا لثبوت الاحكام الخاصة في النكاح الذي
فيه ثبوت العبادة من اللفظين المتعينين في الاعجاب

لا يحد

زوجتك او انحكت فانها عريان ومقتضاه ثبوت
كل منها اثر ما فيه بان لا يبدل عنه بخصوصه الى
ما يردف ويغير معناه او يباينة ويؤدى مؤذاه
وان كان عربيا بمادته وصورة بناء على ان الاسباب
الشرعية لا تستفاد الا بالتلفيق من صاحب الشرعية
 سيما اذا كانت جارية بحرى العبادان من حيث ترتب
الثواب وتعلق الوجوب والندب لان وظائفها لا
تسلم الا بما حده الشرع وعينه وقطع المحقق الشيخ
على انه لا يفتقد بالحرف والمخون بناء على انه لو كونه
عربيا بصورته كما يشترط كونه كذلك بمادته لغرض
وهو غير مناف لما ذكر بل يؤكد ويشيده وفي شرح
النافع بعد ما ذكر ان ظاهر الدليل يعطى اثر لكونه
عربيا بمادته وصورة جعله اولى وجعله في شرح التلخيص
ومنهم من صرح باشتراط الاعراب مع القدرة لعين

ما ذكر في اشتراط اصل المربة فان المنقول عن الشارع فيها
غير ملحون قطعا فحسب الاكفا، بخصوص احدى الصفتين
المعينتين من غير تجاوز عنها الى ما لم يعهد في الشرع
كضم احدهما الى الاخرى لمين ما عسكت به على اعتبار
العربية من الحفاظ عن الاشتغال المشبه للاباحة
وعدم انحصار الصيغة والافتقار على موضعين
في النكاح المحقق بضر وبالعبدان لعدم اختصاصه
بما ذكر من مجرد كونها بما دته وصورة وانما لغت
المنقول عليه لان الوطايضا الشرعية من الاسباب وغيرها
توقيفية وما لا يعلم كونه سببا لا ثابته هذا على قول
يشترط العربية واما من لم يشترطها من اصحابنا وهو ان
حمزة على ما نص عليه في شرح الترمذ والناض والكفا
وغيرها فلم يتعرض لحدث اللحن والتحريف في الوسيلة
اصلا نعم من جوز التعبير بغير العربية من العامة كافي خفيف

الاشتراط في المربة ان يكون
باللغة العربية واللفظ العربي
باري

والناض في بعض اقواله ربما جوز اللحن الذي لا يغير المعنى
فيه قال العراقي من الشافعية فتاويه اذا قال الولي نكحت
لك او زوجت اليك صح لان الخطأ في الصيغة اذا لم
يحل بالمعنى ينزل منزلة الخطأ في الاعراب والتذكير والثاني
ولو قال زوجتك وشار الى ابنته صح فمافي الكفاية وشرح
الناض تبعا للمسا لك من ان من جوز التعبير بغير العربية جوز
اللحن في العربية الذي لا يغير المعنى بطريقا ولا يستقيم
بالنظر الى ابن حمزة فانه قال ويجوز التوكيل في الاعجاب
القبول وفي احدهما ولا يجوز ان يكون الوكيل فيها واحدا
فيكون موجبا قابلا وان قدر المتعاقدان على القول بالاختصاص
بالعربية عقدا بها استجابا وان عجزا جاز بما يفيد فادها
من اللغات هذا كلامه وليس فيه من ذلك عين ولا أثر ولا وجه
لادعاء لزومه من يجوز بغير العربية بطريقا ولا بالكلام
القول بوقوعه بلفظ الحبة والبيع وسائر الكنايا مع الاعلا

نفي عندها على انه لا يلزم من جوازها بالصحيح من غير العربية
 تجوز المختل والمختون من العربية للفرق بينهما بالصحة وعكسها
 وقد اعترض الشهاب الثاني بان تجوزها لا يستلزم تجوز
 الكتابة مع كونها دالة على الرضا بالباطن كما لو ادعى
 بعد ان يستغاد منه خلافة اذ لو جوزه لقدمه على ما
 اللغات في العاجز ولولا اشتها وهذا الخلاف عنه
 لا يمكن حمله على ما وافق المشهور ولا يخالف الاجماع الذي
 ادعاه الشيخ والعلمانية مع ضعف دلالة المفهوم
 يقال المراد ان قدر المتعاقدان على العربية عقد بينهما
 لا بوكيلهما اسما او المراد عقدا بالعربية عقد
 مستصفا بارادة المشتق من المصدر والمعنى اللغوي
 واستحسان هذا العقد بالنظر في عقد العاجز لانه
 احسن من حيث طابق المنقول ويؤيده انه ذكر هذا بعد
 قوله ويجوز التوكيل ويجوز المباشرة الا ان الاجاب للقادر

الفرق بينهما بالصحة وعكسها
 وكذا الابعق الزاوية بالحق عليه
 من ان الأصل هو الرضا بالباطن
 فيكون كما دلت عليه وهو كما لو ادعى
 لقيام مقامه لانه ليس به كافي
 في شرح النافع وانما ذكرناه
 ما نهم من منهجها هو ما يشهد
 بالاختصاص في المتن وهذا
 بخلاف دليل الاستدلال الكثرة
 به يكون منهم لانه على ان اللغة
 في لاد المعهود مطلقا بالاك
 ان في كتابه مطلقا بالاك
 لانه لا يستلزم تجوز الكتابة

في الاجاب والقول مما صرح
 بهذا التوكيل

المباشرة

الظاهر ان التوكيل في المباشرة لا يكون
 له قوة في ذاته

المباشرة ويتولى الامر في العاجز فان انكر
 من اصحابنا قول بجواز غير العربية للممكن القادر وان
 الظاهر انشاء القول بالعدول عن الصيغة المختصة
 الى ما شاكلها من اللفظ العربي سيما المختون والمختل
 منه الا في مواضع محصورة خلافاً لوجه فلا يعقد
 الكناج بالمؤلف من الصيغتين بل لا خلاف بين اصحابنا
 وكون هذا القدر كاف لتوقف الحائط المتعبد عن التو
 في الهلكات وثبت التوزيع المتعبد عن اتمام الشهاد
 ولا وجه لتخليها الى الجاهل لاتخاذ القول والزام
 تعدده مع انه غير معروف لا يخبر بها عن التغيير والتو
 عن الواقع من صاحب الشرع والفصل بين الاجاب
 والقول بما لا يرتضيه اصحاب هذا الاحاط وان
 اشق الخلاف على من اعن صحة الجمع بين امين ولوكنا
 مختلفين في عقد واحد ككناج واجارة والحجبة ببعض

اناضل المبادء حيث تخلص باستيفاء وجوه الاحتياط
في المقام وبالغ باستيفاء ما يرد على العاقد من الاشياء
ثم يات الواحد من الصيغتين في معنى ما سرده
ولم يعد عرقم الترويج الى الانكاح في كل ما عقد
الامع التعدية بالباقي تعريفات كثيرة ناتي عليها
انشاء الله وفي الانقصار على محل الوفاق غيبة عن انكاح
تكلفتك سحرة ركيكة ومجالات باردة منخفضة يدنا
حاجة ماسة اليها ولا ضرورة باعثة عليها
ومنها قولهم انكحت نفسي موكلتي قيا ساعلي ولها
انكحت نفسي واضعف منه انكحتها وزوجتها
ففسك وكذلك زوجت موكلتك بنفسك ^{ففسكت}
واغريه بذلك كله قبلت النكاح لنفس المعز
ذلك من التعريفات الشنيعة التي لم يتكلم بها احد
العلماء فضلا عن العرب والعلماء ولا يربا في ذلك

من لم ادى درية بموارد الاستعمال من الايات القرآنية
والادعية والاجاز الماثورة وما جرى هذا الجرى
وقد اريدنا من ذلك ما فيه كفاية لمن كان له اليد
بصيرة واخذها بيد غير قصيرة وقد شهد الهول
من الخفا بان التعبير النفس اما هو مع اتحاد الفاعل
والمفعول في غيرهما فالقلوب حلال من اللبس اليك
الراى وافادة التاكيد مقصورة على ما هو المعهود
وبعض الفاظ التاكيد لا يلى العامل من حيث هي
كذلك كالنفس والعين فلا يقال جاءني نفس زيد
عقبى جاء زيد نفسه كاصحح به في الارشاد وغيره
كما لا يليه بعضها اصلا كاكع واصبع ومنع انما
وان جنى وتقلب وغيرهم من حذف المؤكدة والالتفات
مقامه مثل جاء الذي ضربت نفسه اى الذى ضربته
نفسه ولهذا لم يقع في كتب اصحابنا الاعلى الوجه

مجلسه اول در بیان احوال و حال
و اخبار و اسرار و اسرار و اسرار
و اسرار و اسرار و اسرار و اسرار
و اسرار و اسرار و اسرار و اسرار
و اسرار و اسرار و اسرار و اسرار



توسيط الصدقات وما يرا دة قال الله سبحانه حكاية
 عن شعيب في اريد ان تكلم احدنا بنبي هاتين على ان
 لا جرت ثاني حج وعن الباقر عليه السلام ما زوج رسول
 الله صلى الله عليه واله شيئا من بيته ولا من شيئا
 الا بغير علم من اهل بيته من ثلث عشرة او قير وثلث وكان الرجل
 على عهد رسول الله صلى الله عليه واله يزوج المرأة
 على السورة من القرآن وعلى الدرهم وعلى العقبضة
 من الخطبة وقال صلى الله عليه واله ثم اني اشهدكم
 اني قد تزوجت فاطمة من علي بن ابي طالب فقال
 وفي رواية قال يا علي ان اتقاكم في ان تزوجت فاطمة
 وقد زوجتكمها علي بن ابي طالب فقال فضة ارضيت قال
 رضيت يا رسول الله وفي بعض رواياتهم ان ورقة بن نوفل
 قال بعد الخطبة فاشهدوا علي بن ابي طالب في اني قد
 تزوجت خديجة بنت خويلد محمد بن عبد الله على ابيها

المرجع في كل ما رواه من هذه المجلد
 ورواه في بعض النسخ في بعض النسخ
 ورواه في بعض النسخ في بعض النسخ
 ورواه في بعض النسخ في بعض النسخ

ديار وغير ذلك من العقود المنقولة والروايات
 المستفيضة التي اوردنا بعضها في محله وقال
 النكاح جائز على درهم وخاتم وتعليم ابنة ونكاح المنة
 جائز على مثل ذلك وعلى كف من خطر وفي النهاية و
 مق عقد على اكثر من حسنة لزم الوفاء به ويجوز العقد
 على ما دون ذلك ولا يجوز العقد على اجارة وهو ان
 يقيد على امراة على ان يعمل لها اولولها ونسج على
 ذلك المنوال ابراديس والمحقق وغيرهما قال العلامة
 في التذكرة لو زوج السيد عبد جرة بالف ولو
 عين الولي المهر فقال له انكح بالف فانكح من شئت
 بما شئت ولو وكله علي بن ابي طالب فزوجها من رجل
 ولو قال له اقبل في نكاح فلانة على عبدك هذا او دا
 هذه وامثال ذلك كثير فيها وفي القواعد والتحريم
 غيرها وقال الشهيد الثاني في الاول ان تزوج امرأ

امراة بالغين او صغار المرأة
 فقال له انكح فلانة بالفان
 قال انكح ص

فصاعدا عقدا واحدا بعين واحدة او مبلغ واحد
صح النكاح عندنا قال ولو كان له ثبات ولاخر
تبيين فزوج من صفقة واحدة بمهر واحد بان قال
زوجت بعتي فلانة من ابنتك فلان وفلانة من فلان
بالف في صحة الصداق كالسابقة وجهان وقد سمعت
الحق الشيخ على يقول في صيغة الدائم زوجتك بعتي
بالف دينار وصيغة المتعة زوجتك بعتي بعتي
هذا الشهر بعشرة دراهم الى غير ذلك مما لا تحصى حاجة
الى المطول يذكره ولا يندرج فيه ما في التحريم وغيره
من انه لو قال ان زوجتك مدة كذا بمهر كذا وقصد الانشاء
فقال نعم او زوجتك صح لعدم دلالة على ان الصيغة
مدة شهر بعشرة لان معناه ان زوجتك شهر بعشرة
مثلا كما في ما مر من موثقة في بصير ونحوه بان الزوج
منعة كذا وكذا يوما بكذا وكذا درهما لانه المستدعي
لهذا

لهذا الحكم فهو كذا في قوله عبارة عن الصداق والمعلوم
كان ان مدة كذا كناية عن الاجل المعلوم وما يترتب ذلك
انما لك من العامة جواز العقد بلفظ البيع والاشارة
ونحوها اذا ذكر المهر بان يقول بعتكما على مهر كذا او
اجرتكما بمهر كذا لان ذكر المهر في أصل اللفظ للنكاح
وهو تم كذا في التذكرة وفيه تنبيه على ان المهر انما يذكر
مع غير النكاح فربما على ارادة فلا وجه لذكره معه قطعا
لاشتماله على ما لا بد من تحريم العقد عنه من المساحة
والاختلال وان كان الخلل في المهر لا يعود بفساد
العقد البتة لانه لا يتأثر العلم بكون ذلك العقد
سائرا عما للتحليل وغيره مما يترتب عليه من الاحكام
وكل ما شئت في سبب الحكم بنى على الاصل في صورتي اجازة
الحل والشك في السبب المحرم واصالة التحريم مع الشك
في سبب الاباحة كالصيد المأخوذ من مخرج بل الشبهة

في قواعده وعلى هذا فينبى على الصالحين الفرج البقير والبر
 يجد السبيل المشكوك غاية الامر ان يقلب اليقين
 بالحقم اليقين بوجود ما يشك في كونه محلا ^{لشك} لا
 في الاحتياط المؤكد في امر الكليح فيتحقق انقضاء الحال بدو
 العلم القطعي وعدم الاكتفاء بالشبهة المتناوذة للوهم
 والشك والظن مع الظاهر انه من قبل نقض اليقين به
 بالشك في وجود العقد الرابع له وهو باطل لا محالة فلا
 مجال لتوهم الانقضاء بالحرف والمخوف فضلا عن ثاقب
 الاحتياط به ومنها قولهم زوجة منها كاتبة نادرا على
 ما علمت ومنها قولهم زوجة ثابرة قال خير ليدفن لم تزوج
 ابقى محمد وان رضى يا قوم استقابل وقال عنها
 ورقة اني ازوجها من شئت وقال ازوجها محمد صلى الله
 عليه واله وقال محمد بن جعفر رضى في غداة منار وحبلى انشاء الله
 محمد صلى الله عليه واله وسمع الناس مناديا من السماء

ان الله تعالى قد زوج الطاهرة بالطاهر قال خير ليد
 بعد خطبة اوطى البصر وقد رضى واذبحته فخرج
 محمد صلى الله عليه واله على ذلك وقال صلى الله عليه واله
 اردت ان تزوجني برجل ومثاقول بعضهم زوجتها
 لانك قال الشهيد في اللعنة ويجوز تزويج الامه بين
 شريكين لا جنسي ولا يجوز تزويجها لاحدهما وبوجوده
 اللعنة قوله وقد روى لها انما ان زوجك في هذه الليلة محمد
 وكانه يفتحيها بالما سبق وقد مر ان العز الى سوى
 بين قد جرت لك فزوجت اليك في كونه خطا مثل ذلك
 اشارة الى اجنته وهذا كله في التزوج وانما الكلام في
 صريح بعضهم بعدم استعماله مع الحرف في الصلاة فقد عرفت
 انكحني من عبده ولا شأه له في قوله ثم وانكحوا الايتام
 منكم وقوله سبحانه ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء ^{الطهرون}
 البعض في الايراد التبيين في الثانية ونحوها كما لا يخفى

بشئ من هذه الوجوه الشاذة الضعيفة التي لا يبررها
 من يركب اليه من اهل اللغز مع ظهور رمازة السهولة ^{لضعف}
 على بعض الرواة او الشايع واستعماله مع الباء على ما
 يستدل الى بعض الفضائل لم يثبت وما ذكره الفاضل
 المحقق انه لا يقتضي شيئا منها الا انه ادعى ان المشهور
 والمجموع من الشيوخ تعدية كل من النكاح والتزويج
 الى المفعول الثاني بكلمة من والمستعمل في القرآن المجيد
 وفي كتب اللغة بدونها ومع الباء لكنه وجدها في كثير من
 الاخبار والاحتياط ابراد بجميع هذه الوجوه وظاهر ان
 الواقع في الايات تقديم الزوج دون الزوج كما اشعر به
 نقصانها ابراد مع الباء في خصوص التزويج وبعدها
 فيها مع تقديمها كما ان ما ذكره اخيل من ان المشهور
 فكس ما في الايات من تقديم الزوج يفيد ان الاستعمال
 المشهور من التعدية بكلمة من انما هو مع تقديم الزوجة

لا طلاقا ولذلك لم يتعرض طاب ثراه عند القفيل
 للتعدية بينهما الامع تفيد بينهما ولم يقدمه الامع الباء
 وبدون الحرف حيث استعمل كلا من النكاح والتزويج
 مع كلمة من مفردة لا يقتضي ان المجموع من الشايع
 التعدية بينهما فيها مع جمع فيكون الجار متعلقا
 بالتزويج ويقول الانكاح من الزايل لا لازم او يفيد له
 مفعول على حد قولك اعطيت ووهبت لن يدريها
 لئلا يلزم استعمال النكاح معها لان الظاهر ان خطأ
 لعدم وقوعه كما يفيد وهو مبني على عدم الاعتداد
 بالشواهد او ربما يناقض في اقتضاء الايات تقديم
 مطلقا وان لم يكن ضمير متصل الا ان الواضح فيها لزوم
 الانفصال وهو ممتنع مع امكان الاتصال وفيه انه
 يمكن ان يقال زوجنا هاتك ونحوه وانكاح احدى ^{زوجنا} ^{نحوه} ^{نحوه}
 هاتك الا ان يبين على التسع منه كما ينافي في قوله صاحب

القاموس زوجة امرأة ان يقال زوجها رجلا على ان
 العنقر من غير تقديم لا شعاعا هابلا لا تعينه وهو ط
 وقد يقال يجوز ان يكون اصل التقديم جابر او مع كونه
 ضمير متصل او اجبا فاقبال الضمير بسبب وجوب
 التقديم الجابر لا لوجوب التقديم المتع فلا وجه
 للتفسيخ وهو كما ترى اللهم الا ان يستعان بما تقرر
 من ان الاصل تقديم الفاعل المعنوي من غير فرق بين كونه
 ضميرا او اسما ظاهرا واقضيا اتصال الضمير وجوبه لا
 ينال الرجحان من تلك الحقيقة كما في صورة الامور اذ الحصة
 فالامام من تقديمه مطلقا على الاصل وفي الحديث ما من
 مؤمنين يجتمعان بكلمة حلال حتى ينادى مناد من السماء
 ان الله قد زوج فلانا فلانة فالمعتمد تقديم الزوج في
 كل من التزويج والاكاح بدون الحرف الا في لما زوجها
 منه كفي عند امير المؤمنين عليه السلام وغيره والاصل تقديم
 بالمر

ما ليس مقيد بالحرف من الفعلين وفي الفقيه وغيره عن
 جابر لما زوج رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة من علي
 وفي العيون وغيرهما عنه ان في ملك فقال يا محمد ان الله
 عز وجل يقرب عليك السلام ويقول قد زوجت فاطمة من علي
 فوجهما منه وقال هم والله يا نبية ما زوجتك ولكن الله ^{جك} زوجك
 من علي وروى ان جبريل روى عن الله قوله عز وجل
 الحمد ردائي والعظمة كبريائي والخلق كلهم عبيدي
 واماني زوجت فاطمة امي من علي صفوتي اشهدك
 ملائكتي وقال الشهيد الثاني رة في شهيد القواعد
 اذا قال الولي زوجت منك فني وقوع النكاح وجهان بينا
 على جواز زيادتها والاكاح تخامضا عند من يعتبر
 الصبيح من الغد ومن حوز اللحن غير المحل المعنى صحيح النكاح
 هنا مطلقا لان الخطا في الصلات حيث لا يعمل الغفوة
 ينزل منزلة الخطا في الاعراب ويجزئ مثله فيما لو قال بعث

مكتورة هنت وغيرهما من العقود اللازمة والظاهر
ان المراد العدول عن زوجتك فلا تنة وبعثتك كذا
الى زوجتك منك فلا تنة وبعثت منك كذا كما يشعر به
بناءؤه على زيادة الحرف على ان هذا الابتداء غير لازم
لصحة الضمين وغيره ولا يحدروا في تجويز الزيادة كما
في قوله تعالى يعقوب لكم من دنوكم وغيره مما استدل به
من حوز ذلك وارتكاب التاويل في جميع ما رده
لا يخلو عن شئ راجح فلا ينافي المشهور الشائع في الضم
وكلام الاصحاب وغيرهم من زوجتها منك وبعثت الدار
من زيد بخلاف غير ذلك من الصلات ووجه الاستدلال
التي لا يوافق بها التفسير انما ان يكفي في العقد مجرد
العلم بالانقضاء والقطع بتحقيق السبب شرعا بايراد
ما نطق به المعتبر من الاخبار وانفقت عليه كل الفقهاء
الاخبار فلا وقع للتعريض للوجه الشاذة الضعيفة العقد

المسند

الضعفة الضعيفة كما حرمناه لك واما ان لا يقتصر
على ذلك العقد رجوعا على استقصاء اعلى مدارج
الاختياط في الابرار باستيفاء أقصى ما يتصور في غير
من العقود في المقام دفعا لثوهم بطرق ما لم يقتض
شئ من الاستحكام فلا وجه للانقضاء على ما لا يعرف
من العقود التي لا يصح عن المسامحة والحن والفرق
وتلك المفروض المعروف منها فان راجع وبذلك اولى كونه
الاتفاق بها احوط واقرى فهو التعرض من غيرها اخرى
فمن ذلك تقديم القول بمعنى ابتداء الزوج بالانجاب سواء
وقع بالفعل المضي كزوجتك او كونه مجرد الاستدعاء
والطلب او غير ذلك بصيغة الاستقبال او مجرد ذلك انما
الاولى موضع فاق كما اعترف به الشيخ في المبسوط وقال
في السرائر لا يبرأ ان يتقدم القول على الجماع في عقد
الكاح عندنا وقال في التذكرة انه صحيح عندنا وعند الشافعية

وهذا في حقيقته خلافا للاحكام التي الباس عن قوله
واحتل الحق الشيخ على امتناع قبوله الموجد وهذا
امانيم في لفظ قبلت كما ذكره بعض الفضلاء ولا يجري
فيما ذكرناه لان في معنى الاجاب كما اشار اليه الشهيد
الثاني رة وغيره على ان العقد هو الاجاب والقبول
والترتيب لا يحل بالمقصود بعد تحقق الركنين اذ لا
دليل على اشتراط المدة والمدة تسحق في المبدأ ابتداء الركن
بما تضمنه ما حطبت في العقد من غير غيره خفت عليه المدة
وامر ذلك فحين تولى الاجاب عنها كما ذكره في غير هذا ايضا
لان في غيرها وما يقال من ان الاجاب كالعلة للوثر بالنسبة
الى القبول مع ان بان الترتيب اشبه بالفاعل من المفعول
فاجاب به بالعدة اشبه مع ان الطالب طالب وهو المطلوب
وبما تضمنه ما يستدل به للنع والمدة بعد الشبهة
الجارح يجري الوفاق ما يوجد في النصوص من تقدير في المدة

نقد

نقد روى الكيف في القوي كالمصحيح عن مروان بن مسلم
والشيخ عن مروان بن مسلم عن عبيد بن زياد قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التزوج بغير خطبة فقال
اوليس عامته مانع من وجع قيتا او من شغف الطعام على
الحوال نقول يا فلان زوج فلانا فلا تارة فيقول نعم فذلك
وفي عقد خديجة رضي الله عنها خطب ابو طالب الخطبة
المعروفة المذكورة في الكافي والفقيه والكشاف وفي
الابرار والمناقب وغيرها الى ان قال في بعض الروايات
فزوجوه والصدوق ما سألته من ان ياتيها بغير خطبة
خويلد وجناه ورضينا به كما في بعضها وفي اخر قال عنها
اشهدوا على يا معشر فريسي قد انكحت محمد بن عبد الله
خديجة بنت خويلد وفي الكافي انها قالت قد زوجتك
يا محمد نفسي وكان في ذلك فكيف كان فابتداء
طالب وعدم وقوع القبول بعد ذلك قد روي مشترك

الشيخ في القوي كالمصحيح عن مروان بن مسلم
والشيخ عن مروان بن مسلم عن عبيد بن زياد قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التزوج بغير خطبة فقال
اوليس عامته مانع من وجع قيتا او من شغف الطعام على
الحوال نقول يا فلان زوج فلانا فلا تارة فيقول نعم فذلك

وبينهم المطلوب اذا حصل عدم اختلاف الشريعة في ذلك
وفي كشف الغممة من الكتاب ان قال رسول الله صلى الله عليه
واله ان جبريل اتاني اخافا فاحرف عن ربي عن رجل ان زوج
استفاد من رسول الله من عبده على ابن الخطاب وامرني
ان ازوج في الارض واشهدكم على ذلك وقال العلي عليه السلام
ثم يا ابا الحسن فاحطبان لنفسك فقام وقال الحمد لله
شكر الله وايا دبر ولا اله الا الله منها ده تبلغه
وصلى الله على محمد واهله وعلية وعلية والكاج ما امر الله
عن رجل هو زبير وعجلت هذه افاضه الله واذن فيه
وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما افاضه الله واذن فيه
هذا وقد روي عن ذلك فاسالوا واشهدوا فقالوا المسكون
لرسول الله صلى الله عليه واله والزوجين رسول الله فقال نعم
وروي عن مردويه انه قال العلي بكلم خطيبا لنفسك فخطب
ما يخرجوها ويريد عليها الى قوله وهذا رسول الله روي

ابن

استفاد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روي عن فاسالوه واشهدوا
وشخصا اخر وقد روي عنك استفاد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الرحمن وقد روي عنك بارض الله لها والمنافقة في العقد
لصحة العقد بمثل من دفعه بالعلم بهذه الاخبار المحققة
بالقرآن المتعاضدة بعضها ببعض المتأيدة بعمل الآحاد
والاستناد الى امره صلى الله عليه واله لعلي عليه السلام بالقبول
والكلم بالخطبة لوجاهة لا يفتقر الى مجتهد مؤيد اخبار الضعيف
بالشبهة القساح في دلة السنن وقال النقي النقي الا هو
ان لا يترك لادلة الاخبار على انها مطلوبة للشارع مع ضعف
المختص سند الورد لالة وفي الفقيه من زكاة عن ابي
عبد الله ثم قال لما تخرج ابو جعفر محمد بن علي رضي الله عنهما
استد الامامون خطيبا لنفسه الى ان قال وهذا امير المؤمنين
روى عن اخيه علي ما فرض الله عز وجل ثم ذكر قد روي عن ربه وقال
روى عنى يا امير المؤمنين قال علي قال ائمتك ورضيت وروى

ويوقع القبول بعد لا بد ان على اشفاكون بان تقدم قولاً
 لاحتمال كونه على الاقرب من الاستحباب جمعاً وفي دعائه
 سهل الساعدي الصحيحة المشهورة بين الفريقين ان الوا
 نفسها للتي صلى الله عليه والذ لما لم يقبل النبي صلى الله
 عليه واليكماهما قال رجل فقال في حديثها يا رسول الله
 فقال في حديثها بما معناه من القرآن الحديث كذا في
 الايضاح وهو يدل على جواز تقديم القبول بلفظ الاستد
 ويجوز ان يكون الواقع من النبي اعجاباً وقولاً عنها النبي
 الولاية المستفادة من قوله صلى النبي اولى بالمؤمنين من
 انفسهم او يكون ملحوظاً بقبول الزوج وان لم يقبل الينا
 كما في غاية المراد محل نظر لالمرأة اذ ثبت له بقبولها الزوج
 على ما صححه ابن مسلم عن الباقر عليه السلام فيكون تزوجها
 بالوكالة قل جعل قول الزوج تزوجها فوكيلاً ايضاً ان
 اتحاد الموجب والتأويل كما يلزم من جعله بالولاية العارفة فاذا

قام

قام قوله صلى الله عليه والزوجين كما مقامهما الزم خلاف
 الاجماع لان الولى المتولى للعقد عنها يعتبر وفيه كلام
 الاجاب والقول منه على حديثه قال في شرح الشرايع ولا
 يكتفى احد من الفقهاء بلفظ واحد منها منه وهو موضع
 وفان ولا ضرورة الى جعله من خصوصيات النبي صلى
 الله عليه والزوجين وجوز القبول للغير وقيل جاء من
 العلماء فقير جله على تقدم القبول بقوله زوجين
 وفيه وقع العقد بكونه صلى الله عليه والزوجين فلا يخار
 ولا يستلزم تخالفاً كلام كثير من طرق العقد لانه لا فصل
 فيها حكايته من الايضاح ولا باعث على حمله على الاختصاص
 ويحذف القبول بل انهم لعدم اشتراطه في العقد مع انه لا
 دليل على عدم جواز التخلل عما يتعلق بمصلحة العقد
 واما القول بوقع قول بعده فاطل لان عدم النقل

في حديثه صلى الله عليه والزوجين
 ان النبي صلى الله عليه والزوجين
 من المؤمنين من المؤمنين

مع كثرة الفتن واختلافهم وتغاير العاظم وكونه ما قد
 يتوهم الدواعي على نقله يدل على عدم صحة الاصل وما
 وقع في عقد الجواد عليه السلام من القول اخر اذ قال له
 جعفر لا تبيعني وقع نقل فاذا لم يخل علم انه لم يقع فغير قال
 الشهيد الثاني انما الظاهر من حال الخبر انما في العقد
 على ما وقع في الاصل جميع العلم به ووجهه وجوبه على
 احكام كثيرة تعلق بكجواز جعل القول من احوال عقد
 القبول وجواز وقوعه بصيغة الاثر وذلك لوقوع العقد
 عدم الوثوق بنحو من العقود المتقولة لانهم من احوال
 الاثر عليها مع امكان تقديرها بعد ذلك كما ذكره في
 رآما ووقعه بلفظ الطلب والاستدعاء مثل ان يقول
 الخاطب زوجيها فيقول الولي زوجتك ما ضمن الشيخ
 في المبسوط انه ينفق اجماعا ومن خرج به ابراهيم وابن
 القوي

والقوي

والمحقق في الشرايع واستقر به صاحب الكفاية ومن
 يحد وحدوه والدليل عليه ما تقدم من خبري عبد
 بن زداره وسهل الساعدي وغيرهما وروى الشيخ
 في القوي كما الصحيح عن الاحول قال سالت ابا عبد
 عليه السلام قلت ما ادنى ما يترجح به الرجل المتعة
 قال كف من يترجح لها ان وجبتي نفسك متعة
 الى اخره قال الفاضل المتحقق شرح المذهب
 ورواه الصدوق في الحسن كما الصحيح وفي الفقيه
 تدقيقه وعلى حال يدل على انه لا يلزم ان يكون
 العقد بلفظ الماضي ويدل على ان جواز تقديم القول
 او جواز الاجاب من الزوج وهو الظاهر وفي ملاذ الاجاب
 دلائل الاصحاب على خلافه مدخولة وفي الفقيه عن
 بكار بن كروم في القوي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 الرجل يلحق المرأة فيقول لها ان وجبتي نفسك شهر

ويؤيده ما في عقد خديجة رضي الله عنها ويشعر به ذلك
الخط المأثور مثل فتقوا شافعا وانكحوا ^{طحا}
وفي الجواب قوله فقد شفعنا شافعكم وانكحنا ^{طحا}
على ان لها من الصديق ما ذكره واما المستقبل
قال الزوج منشأ الزوجك ففكك زوجك صح
ابن ابي عمير والمحقق في الشرايع واستقر في الكفاية
وجمع اليه في شرح النافع واختار صاحب المفاتيح كما تقدم
عليه والمستند فيه روايات كثيرة منها حصة ابان
ومثله في بصيرته ورواية هشام بن سالم المدفوعات
وفي الحسن عن ابن ابي نضر عن ثعلبة قال تقول الزوجك
منعة على كتاب الله وسنة نبيه كما ما غير صحاح
على ان تزجي ولا ازال ذلك كذا وكذا او كذا وكذا
وعلى ان عليك الدعة وروى الشيخ في التقرى عن
هشام بن سالم الجواليقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام

مازل

ما اقول لها قال تقول لها ان زوجك على كتاب الله وسنة
نبيه والله وليي ووليك كذا وكذا شهر كذا وكذا درهما
الحسن فتستفاد منها صحة ايجاب المنعة بلفظ المضاعف من
الزوج كما فهمه كثير من جملة على ان كلام سابق على العقد
على ما في وسائل الشيعة كما ترى برفع الامان واما
الدلالة على عدمه على ايجاب المودة ورضاها به ففي
حصة ابان بن مقلب ظاهرة لان فيها بعد ذلك فاذا
قالت نعم فقد رضيت وهي امراتك والظاهر انه مراد في
غيرها الا باسب ما فيها من الشرط وغيره في مقام القول
مع التلطف بصيغة الايجاب فيهم تأخر القول والرضا من
الزوج في المنعة ويضرب على استحبابه في الدوام ما في رواية
ابان بن مقلب واما مع الاحلال والاجل لا تفرغ صلاة
العقد بدون الاجل لما ينقلب اليه مع ان لا فرق والقول
بالفصل شاذ وفي روضة المتقين وهل يعدى الحكم

الى الدوام الظاهر ثم لا للنسب بل لانهم يدل دليل
على وجوب التقديم والاصل جلازه وهذه الاحاديث
مؤيدة له وقد يقع التقديم بفيل الامر والمستقبل كما قول
ابوطالب وقد جئناك لخطبها اليك برضاها وامها
والمرء على ما الى الذي ساقوه عاجله واجله كما في الكفا
بناء على اني القبول منه بكل ما دل على الرضا كما اطلقه
بعض المحققين ويظهر من النص صواب الامر وسع مرادك
كما نطق لجماعة ومن ذلك وقوع الاحجاب بمجرد لفظ نعم
من الولي لم قال له زوجت بنتك من فلان او زوجت
فلانة من فلان وكذا قول المرأة نعم لمن خاطبها بقوله
انزوجك على كذا وعحق القبول براء اذا قال المتوسط ^{حلي}
قبلت فقال نعم بعد ما قال الولي زوجت بنتك من فلان
فقال له زوجت فقد يصح مثل ذلك جماعة منهم الشيخ
الفاضلان وابن حمزة وانحصر في شرح الشيخ والنا
رجح

١٢٦
ورجح اليه صاحب الكفا انه لانها من الفاظ الجواز
بعد ما الجملة وهي جملة السؤال ايضا ونقوم نعم مقارنا
على ما نرى عليه اهل اللغة فلا قصد الانشاء فقلنا
لان في قوة نعم زوجت ونعم قبلت كما يرشد اليه ما في خبر
عبيد بن زرارة فيقول نعم قد بعثت فلا يصح الاحجاب
بمجرد قد ضلت عندهم وان كان في معنى قد زوجت
لفظ نعم ويشهد له ما في عقد الجواز عليه السلام من قوله لي
بعد قوله نعم زوجتني على وجه التعريف ان لي في جوابه بركة
نعم كما في قوله ايسرك ان يكونوا لك ^{في التزويج} سوا قال لي ويعصده
ما في حسنة اباان بن تغلب من قوله نعم فاذ قالت نعم
فقد رخصت وهي امرانك وفي عقد فاطمة عليها السلام
قالا السلامون له من زوجته يا رسول الله فقال نعم بعد الاكتمال
من امير المؤمنين ع كما مر ومن منع ذلك زعم ان جزء العقد
غير مكتمل وروى ايضا انه صحيح في جواب الاستفهام

دون انشاء العقد وفي التمتع زوجت بفتح التاء ^{سقط}
 ونعم زوجت خبر لا نه لو كان انشاء لم يصح ان يكون جوابا
 للاستفهام لان معناه هل وقع منك زواج في الزمن
 الماضي ام لا فيكون الجواب وقع او لم يقع فان كان
 قد وقع صح ويرجع القول من الزوج الى انشاء التاء
 وان لم يقع لم يكن الخبر المعبر عنه نعم للايجاب بل لا بد من اعادة
 الايجاب قلت ويظهر من ان من الملقى هذه العقد
 كما بقه لا يشترط ان يكون انشاء وان صح اختيار قصد
 فيفتح فوهم كونه جمعا عليه عندنا ولا يستلزم الا ^{ان}
 على نقل هذه الصيغة لو تم لانفع الاجماع على قيمتها
 بخصوصها وبمجرد انشاء الخلاف في جواز الانعقاد لا
 يجمع ومن ثم اسنده غير واحد من الاصحاب الى الشهرة
 اللهم الا ان ثبت الاجماع على نفي الانعقاد بغير هذه
 الصيغة المخصوصة حتى من ابن حزم والكلام فيه حال كما تقدم

وكذا

وكانه انصرف لجمع من المحققين لذلك وعدم الدليل
 على النقل من الاخبار الى الانشاء مع انه خلاف الأصل
 اتفاقا ولهذا ذهب جماعة الى عدم النقل فكانت
 الحنفية في صيغ العقود انها اخبار لا تضمن ثبوت
 الاحكام وذلك بتقدير وجودها قبل اللفظ
 وغايتها ان يكون مجازا وهو اولى من النقل كما في
 بعض شروح المنهاج ويقرب منه ما حكاه الشهيد
 في قواعد من بعض العامة من انها اخبار على الوجه
 القوي والشرع قدّم مدلولاتها قبل النقل بها
 لضرورة تصديق التكلم بها والاضمار اولى من النقل
 وقال الفاضل الابهرى الفاظ العقود والعقود برأ
 بها شرعا رضا النفس وقصد لها وان دلتها لما لان
 الانشاء الاختياري مسبوقه بالقصد والارادة
 ولما كان الرضا امرا خفيا ومناط الاحكام يجب ان

منجبه ما لها الشئ بالظاهر يكون صفة ظاهرة كما ناطها بالظان المنضبط ^{المنفصلة}
 عليه كالمظاهر ^{على الحكم غير المنضبط} كما انفسر للمشتق في حال انها
 اخبار عما في النفس من الرضا مثل رضا والموجب
 ذلك الامر النفسي لا الصنع الدالة عليه فيج لا يتم
 الوجه المذكور لانها لا يطمحها لعدم نوارد التقى و
 الاثبات على محز واحد فهو وقد اجاد فيما افاد و
 ح يندفع ما قبلها لو لم تكن مقولات فاذا قال
 مثلاً فان كان قبلها اخرى يقل الكلام اليها فتدو
 اليها او تتسلسل والاطمئ الكذب باذ لا يتحقق البيع
 بدون صيغته وفاو ذلك لانه اعلام بالامر النفسي
 المحرر عند اللفظ المعبر عنه بالصيغة دون البيع الذي
 يتوقف على صيغته من الاجاب والقبول والسبب
 شرها هو اللفظ الحاكم عما في النفس ^{من} الظهور ^{من} انفسا
 وثبوت التقى شرط للاثبات فلا يجوز ان الصيغة
^{التي}

لا يمكن ان يكون شرطاً لاثبات السبب ولا لتقدم
 عليه لكن الخبر الصادق يتقدم محبة عليه فيدور وقد
 اجاب العلامة في النهاية بان الدور يلزم لو توقف
 ثبوت الخبر على صدق الخبر وليس بل عدمية الخبر
 قال ومنع عدم الاعتماد بالكذب كما في الظاهر لعل
 مرجع ما حكاه الشهيد من بعض العامة اليه من حيث
 ترتيب الحكم شرعاً على اللفظ وان لم يكن له خارج كالأخبار
 والشهادة وفيما ذكر من دوحه عن التكلف في تقديم
 كالحكم به الشهيد ان وان كان اقرب مما يرتكب للانثاء
 لانه اخبار عن الواقع ح واستناع توقفا الواقع بما يقع
 بعد لا ينبغي كون ما يقبل منها التعليق ما ضيا او طالا
 كما لا يخفى ذلك عدم كونه انشاء لو توقعه كما صرحوا
 يلزم فليق الواقع بغير الواقع معاً ايضا والظاهر ان من
 قبل الاخبار عن الامر المشروط والاهلام بالبيع العلق

مثلا كانه قيل او فت البيع المعلق في الحال ورضيت
 بالبيع المشروط في الماضي اي في زمان قبل زمانك
 ولعله مراد من قال ان المعقوثات التعليق ذهني ولا
 بعد في حمل الصيغة عليه كما افيد ويمكن وقوعه من الا
 وتحقق شرطان اقصا يتم عند وجود ما علق عليه ولا
 يتحقق ذلك في كونه موجبا للمعناه لانه ليس فاعلا
 حقيقة باحق لا يوثق بعدا لانه لكونه غير فاعل الدات
 فان علل الشرع معرفات على انه فاعل المعنى الانشاء فيحدث
 البيع بهذا اللفظ وهذا بظاهره يستلزم وضع لفظ
 بعت بازاء النسبة التقييدية ولو بعد الفعل وحيث
 من الانشاء الذي هو قسم من قسمها في شيء ولهذا لا يخفى
 ان يقال انها ليست موضوعة بازاء المعاني واقاوت
 لغرض البيع لغرض حصول الكساح كالحرف والغرض في البيع
 اللزم الا ان يراد به معناه لفظ وقد يقال ان لها معنى محتملا

بها

بديها انشائها بغيره عند وجود البيع والظاهر ان المراد
 ان لها معنى تاما بغير غيره لانه لا يتم من استعمالها بغير
 عن معنى اضرب بطلب الضرب وتوصيفه باليدي
 يعطى كونه من المعاني المشهورة التي ينقل اليها عند
 اطلاعها كل من هو عالم بالوضع كما صرح به بعض ودفع به
 فوهم عدم كونها موضوعة بازاء المعاني وعند هذا يهتد
 ببيان نقلها الى الانشاء لان العالم بوضعها الاصل لا
 يفهم المعنى المنقول اليه ولا يتاقي ان يراد به ما يتناول
 الوضع الطارى اذ لا يفهم منها غير ما فضلا عن ان يكون
 بديها بمجرد ادعاء كونها انشائية غير مسموع لانه لا يصح
 عن مضادة ولما قل ان يقول ان بعت فري يستعمل الاطلاق
 المخاطب بنقله عن ملكه ونصرفه فنقل عنه الى انشاء ذلك
 النقل واحدا من هذا اللفظ بالانخبار عما في قلبه من قطع
 التعليق عند الاعلام بما في ضميره من رضاه بوثوقه

نفسه عليه واذا تدبر له ولعله من التصريح بالماضي فيقول التراجع
لفظيا وفيما يمتنع به للتعلق بوقوع اشعاره به وان كان بعض
دعاوهم باقيا عنه وكان نبأ على الخط بين معنى الانشاء
ولا بعد كون خبره وانشاء بالاعتبار بين فاعل وقد اتفق
الفاضل الجلي طاب ثراه ان المشهور بين العلماء ايقاع
صبيح العقود بقصد الانشاء فمن يلفظ بلفظ انكحت مثلا
ان اراد الاخبار عن ايقاع تكاح قبل هذا غيره لم يعقد
لان خبره وان كان المراد ايقاعه بلفظ انكحت كان انشاء
ويقع به التكاح وكذلك سائر العقود كمن قال بعثت
فاسلا بمان يريد به ايقاع البيع بهذا اللفظ هذا امر
نفي كرامته من كلامه وما اعتبر من عدم كون اخباره عما وقع قبل و
اشترط ارادة ايقاعه به لا ينافي كون اخباره عما في النفس
ولا يستلزم كون انشاء الابداع في القوي الا ان يحضر الخبر
بالدال على الخارج عما في الذهن ويعتبر الانشاء بما يتعمله
ولا

وكان لا يحد في التزام خروجه عن الخبر والانشاء وان
اشكل ذلك في مثل علمت وطلعت والتحقيق انه لا نزاع
في عدم اعتبار ما قصد به الاخبار عن بيع اخر كما لا
خلاف في اشتراط ارادة ايقاعه به واما وقوع البيع
في ذهنه ورضاه به واردة فتنفي لا ينكح التكاح
عند ولا شك في فهمه من اللفظ المذكور والبحث
في كون دلالة عليه بالذات واردة التكلم هذا المعنى
منه واخباره به عند انقل الى ما يستلزمه كما يلزم من قول
الامر اضرب قيام طلب الضرب بنفسه دون قصد
الاخبار لا يرجع مطالع مع انه قد يعتبر التكلم بما يدل
بالوضع على ما في ذهنه من غير ارادة من هذه الجهة
بل من حيث كونه منقولا الى ملزومه بتقدير ومن ذلك
متعنت في احباب العالم لانهما التبع جاعلا لشخص
والفاضلين والتشديد وصاحب الفانيج وما الى

في شرح النافع لكونه من الفاظ التكاح وان كان في الدائم
 مجازا لاشتهاره والمشهور خلافا كما اختاره العلامة
 في بعض كتبه لاصالة التخرم فيصحب لابرر بالاعتد
 المتكوك فمده جملة من العقود وبثده من الصيغ
 قد شهد بصحتها طائفة من العلماء واكثرهم اركانهم
 بخلاف ما تقدم مما يعلم فساد او بطلان او يكون ذلك
 فيه مشكوكا واضعف من ذلك كله قول شاذ من الطلبة
 اكتم دائما في احباب الدائم تجوز الاشتراك او كونه مجازا
 بدون اعتبار في القول قال من من الله تعالى على ان
 لم يتسلى بالجملة المركب ولم اطلع الى الان على كونه لفظ
 التكاح والتزويج حقيقة لغوية او شرعية في التكاح الدائم
 وكنت مترددا في ان القصد والارادة يكفيان للتعيين
 ام يلزم اللفظ الدال على القصد صرح بما كاصح يلزمه
 بعض الاصحاب فلاجل ذلك ذكرت لفظ الدوام في التكاح

الدائم

الدائم في بعض مراتب احتياطيا فربا وتركته في بعضها
 تقنية واكتفاء بالقصد والارادة انتهى والظاهر
 انه لم يطلع ايضا على كون كل صيغة التحدك او تقييد
 حقيقة في الدائم او في القدر المشترك والافلا يلزم
 من عدم كون المبدأ حقيقة في شيء كالمصطفى والاشفا
 ان لا يكون المشتق حقيقة فيه كما لا يوافق استعمال
 التواطع في هذه لخصوصية على لفظ الدائم القيين
 وكما لم يترجح عنده الاشتراك المعنوي على الحقيقة
 والمجاز والاشتراك اللفظي على ما هو المختار عند المحققين
 من الاصوليين نظرا الى اشفاق المجاز مع الاشتراك وانما
 مع الحقيقة والمجاز بخلاف التواطع لقدمه فيدهو كما
 ترى لان استعماله في القدر المشترك معهما مجاز
 ايضا مع ان المجاز مع التواطع انما يلزم لو استعمل في القدر
 بخصوصه بان يكون المخصوصية جزءا من السنين

الارادة في بعض الدائم في الدائم
 او كذا في الدائم في الدائم
 في الدائم في الدائم
 في الدائم في الدائم
 في الدائم في الدائم

واستعماله على هذا الوجه غير معلوم بل يجوز ان يكون
استعماله في كل منهما باعتبار كونه فردا للمعنى الكلي و
حصول الكلي فيه واتحاده معه وانما علبت المحقق
من خارج ومثل هذا الاستعمال في الفرد ليس مجازا
كما صرحوا به والموجب للتقدير هو العلم بالجان والاشتراف
فيكون عدمه لعدمه وقد ثبت تركب الاجماع وما صح
يلزمه بعض الاصحاب كغيره اشتراف اللفظ الدال على
التكاح والتزويج صريحا كما تكهنك وزوجتك لا كما
مثل الخليل والتقليد وسائر الكتابات وان ذكر
معها اللفظ الدال على قصد التبيين صريحا نحو
يتكها على مهر كذا كما تقدم ويشبه ان يكون اشارة
الى ما في المعاني من انه يشترط ما يبدل على الانجاب و
القول من اللفظ الدال على قصد الباطن صريحا
كما تكهنك وزوجتك ومتكهنك دائما ومقطعا

في حلقه وطبها وحلكتك في تحليل الامة والاولان في
الدائم اظهر كالثالث في المقطع هذا كلامه والتخصيص
بعض الاصحاب يشترط ان جعل قول دأنا قيدا في اللفظ
المذكورة كما عبر عنه والافاشراط اللفظ الدال
على قصد صريحا لا يخص بعض الاتفاق على عدم
وقوعه بالكتابة كالمبيع والمحب وهو ما لا يدل عليه
صريحا وهذا يستلزم ان يقال في المقطع انك متقطعا
ولا يخفى شاعته ومن الذين ان مراده ان اللفظ الدال
صريحا على قصد الباطن لا كناية هو كل من التثنية
في الدائم والمقطوع كما في قول في تحليل الامة ولذلك
حكم بان الاولين اظهر في الدائم واللام يمكن لاحتمال
الانقطاع معه في شيء منها محال كما ان الثالث مع التقيد
لا يحتمل الدوام كالاولين بل لا يكون حج للفرقة وجه
الامتنان وعلى هذا يبدل على كون المجردة صريحة

كما ذكره الاصحاب فلا إشكال في الاكتفاء بها وان كان ^{القياس}
 بالفسد كما ينبغي عند الانشاء كغيره بحجج الفسد ^{بموجب}
 الارادة مع ان حاله يقتضي خلافه كان ما ذكره من تركه
 في بعضها نافية يعطى ^{القول بانها لا تكون بالمراد من زوجه في كل حال بل هي المقيدة}
 بفساد العزم ويلزم منه بطلان العقد ^{لان العقد لا يفسد الا بالفساد} لا انه لم
 يفسد العقد بالمجردية والمقيدة ^{تضمن ما يحل بالمعنى}
 المراد وكانه لا خلاف في عدم الاستيفاد بما هو كذلك
 كما يستفاد من قوله في المسالك من جواز النسيخ
 العربي جواز النسخ بالعربي الذي لا يغير المعنى بطريق اول
 وقال في هذا القواعد الضمير المرفوع للمكلم تأمضمومة
 والهاء مبهمة مفتوحة وما خرج من ذلك نحو بطلان العقد
 حيث يعتبر امره من غيره ما اذا قال البائع بعتك او الكاشف
 بوجبت بفتح القاء وهو ذلك ويقتضي القياس ان العقد
 لا يصح لانه خطأ عجز بالمعنى فان مدلوله ان الخطأ قد يقع

من

نفسه او زوجه او اذا اخل به بطلان لو قال المصلي اني نيت
 التاء او كسر هاء ذلك لانه يفهم من قبلك بعتك دائما او
 بعتك النافذة دائما او اكرمت الضيف دائما استمرا
 اجماده لا اجماده مستمر فيبقى تحت دائما او زوجه دائما
 دوام ايقاع العقد لانه ايقاع العقد الدائم فيشكل
 تصده منه وكانه يتحقق للغير به وما اعتد به من
 ان اللفظ الدائم صفة للکاح المقدركا من منع ولا مطلقا
 لانك تيقن وقت الكاح المتصف بالدوام او انك
 توكفي بكاح دائم بوضع المضاف المبرم موضع المضاف
 مستمر غير منقطع بشيئا كان ما اقلناه لانه اذا كان الكاح
 منعولا مطلقا يراد به المعنى المصدق بالمعنى النسيخي
 للکاح فيصير المعنى وقت الكاح ايقاعا دائما مستمرا غير
 منقطع لكن اراد بالكاح العقد وابدل الصدد بالکاح
 على ما هو الاصل في المعقول المطلق الى الكاح المعروف

ويجوز ان يفهم منه ان يقع العقد الدائم مع عدم حاجة
الموصف اليه وذهب عن ان يكون مفعولا لا لا وقع
لا مفعولا مطلقا لا كلف والفرق بيننا وبين قولنا
انقلب المتعدي دائما مع الاخلال بالاجل فيفقد دائما
واضح لانه ليس مفعولا مطلقا فلا محذور في كونه
صفة للعقد وانما يتقدر المضاف الى الصفة مع امكان
تقدير الموصوف من الشئ ويمكن ان لا يترى التناول
صلوة الاولى ونحوها بتقدير الموصوف مع وجود
المضاف ههنا من اضافة الموصوف للصفة مع انما
يوضع المضاف اليه موضع المضاف مع القرينة كما في قوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا النعمة التي انعم الله عليكم
المفتعل اذا اصنوا الا لباس من فروع المضاف واقاموا النماز
اليه مقامه واللباس يقع العقد الدائم بدوام ايقاعه
ههنا ظاهر لا ستره بكونه معرف مع انه بعد اظهار المقلد
القول

ايضا كذلك لانه يكون مفعولا مطلقا لا لا يصلح ان يكون
مفعولا لا لا كلف وكيف يستقيم ان يقال في صفة النكاح
في مقام الاختصاص ان كلف دائما وراوية او وقت نكاح دائم
يعني او وقت النكاح الدائم وكان مقاسا في وجه دائما على
قولنا ان يعلق متعديا بينهما من بين مع ان صفة النكاح
صفة لا يقتضي صفة وجبها دائما اذ لا اشكال في ان
ايقاع العقد المتخصص منه ملازمة لعدم الالتباس فيه
دون قوله لا التبدل في اللغة فالاجاب وجبت وكلف
ومتعدي لا غير وفي التذكرة لا يقتضي بلفظ غيرهما اي
ان كلف وجبت لاصالة بقاء النكاح وقوله تعالى
والذين هم لعن وعلم حافظون على علامته فيساق مع الاتفاق
عليهم اللعنين للامعاء فيبقى الباقي على المنع والاختصاص
في بقاء ما وقع بالمعقبة على ذلك المنع كالجائز والقبول
عندنا مطلقا باطل وفي الاسباب عندنا كما في الاصلح

وأيضا ذهب جماعة إلى إحصاء الصغيات والنع عن غيرها
واقصر آخرون على جواز معتكاتها وجوزها لغة ما من الغنى

[illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

المحض اما على وجه الاحتياط التصحيح والغرض الاعلان
او غير ذلك وادعت ان كلا منهما عقد شرعي فالمطروح به
في كلامه تقديم قولها على وجه الاطلاق غير شرعي
قال في الاجاب والاحتجاج الى التصحيح بخلاف الفقرة الحكم بها
بالعقد الثاني لانه موقوف عليها وبقا شعيرة احتجاجهم
عليه بان الظاهر معها والاصل على لفظ العقد على حقيقة
وهو السبب الموجب لاعتلى صوته لانه عاز كما ليس النفوذ
على الجدار لانه عقد في الكفر حقيقة وليست الصيغة المذكورة
بمعنى الانشاء المعبر في العقود وصرح العلامة في بعض كتبه
كالقبر والانشاء بتقديم قولها مع اليمين وعلى ان حال
فالاظهر ان عليه يبرر وفي قولهم ليس بوضوئية احتججه
واحد ومنهم من قتل كافرا في موضع دابة يملكه السوا

السيل وهو حينا ونم

الوكيل منه عن عمة الربيع

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل لنا الفلاح والفرح بعظم النعم
عسى الزمان والفرح بعظم النعم

لقد هممت وهاهنا حال النعم والكرم
بما ناله من النعم والكرم

والفلاح والفرح بعظم النعم والكرم
بما ناله من النعم والكرم
والفلاح والفرح بعظم النعم والكرم
بما ناله من النعم والكرم

در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب

در این کتاب که در این کتاب

در این کتاب که در این کتاب

در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب

۱۳۱

۱۳۱

۱۳۱

۱۳۱

در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب
در این کتاب که در این کتاب

۱۹۸
۳۵۸۴

۱۵۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

